جمارك عمان

Oman Customs - العدد الرابع ٢٠٢٢

- حصاد نظام بيان ٢٠٢١ .. إنجاز متواصل
- بندر رخيوت .. حكاية الإنسان والمكان
- ملف العدد ..اليـوم العـالمي للجمارك

جَـلالَـــةُ الســُّــلْــطــانِ يَرْعَى احْتِفال شُرْطةِ عُمانَ السُّلطانِيَّة بِيَـومِ الخامِسِ مِنْ ينايــر

الإدارة العامة للجمارك

رؤيتنا

إدارة جمركية رقمية قائمة على المعرفة والإبتكار والمشاركة الفاعلة .

رسالتنا

تسهيل التجارة المشروعة وتعزيز القدرة التنافسية لسلطنة عُمان لتكون مركزاً لوجستياً عالمياً .

القيم

- **عدالة**

– ملتزمون بتنفيذ قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دون تمييز وبكل مصداقية وحيادية .

- **يقظة**

– حماية الوطن والمواطن تتطلب منا أن نكون يقظين باستمرار لردع كافة التهديدات وكشفها ومنعها وأن نتحلى بالشجاعة والإقدام في حماية المجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية .

- **انضباط**

– الالتزام بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا لنؤدي مهامنا على أكمل وجه.

: + 968 24349000
: @omancustoms
: www.customs.gov.om
: info@customs.gov.om

بيان BAYAN

,, وقد كشفتْ لنا الأيامُ الماضيةُ، عن ملحمةٍ وطنيةٍ سطّرها أبناءُ عُمانَ الأوفياء بثباتِهم، وصبرِهم، وتماسُكِهم، وتعاضُدِهم، وسيظلُ ذلك شاهدًا على قوةِ هذا الوطنِ، وقدرتِه على الصمودِ، في مواجهةِ الظروفِ والمتغيراتِ، ولقد كان ذلك امتداداً لما بذله أبناءُ عُمانَ، من تضحياتٍ على مرِّ العصور ".

هيثم بن طارق
١٨ نوفمبر ٢٠٢١

مجلة جمركية سنوية تصدر عن الإدارة العامة للجمارك

جمارك عمان

www.customs.gov.om

المشرف العام

العقيد /سعيد بن خميس الغيثي

رئيس التحرير

العقيد / زاهر بن خلف العوفي

هيئة التحرير

المقدم / حمود بن سيف الرحبي
المقدم / سليمان بن مسعود الغافري
المقدم/ خالد بن البخيت كشوب
د.م٤ / عامر بن سليمان المسكري

مدير التحرير

النقيب / ناصر بن خلفان الخاطري

إدارة التحرير

الملازم أول / مبارك بن طالب الجابري
الوكيل / إسحاق بن إبراهيم البوسعيدي

التصوير

العريف / إبراهيم بن خلفان الشبيبي

جرافيك

العريف / مروان بن علي الصوافي

التصميم

العريف / أحمد بن سعيد الهنائي

ترجمة

أستاذ / طه مصطفى رمضان

سلطنة عمان -مسقط
شرطة عمان السلطانية - الإدارة العامة للجمارك
ص.ب ١٣٤ مسقط الرمز البريدي ١١١

:24522428
:24521208
customs.admin@gov.om

ملاحظة: المقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء كتابها ونرحب بالمساهمات الخارجية

جلالة السلطان يرعى احتفال شرطة عمان السلطانية

٩

الاحتفال باليوم العالمي للجمارك

١٢

حصاد بيان ٢٠٢١
إنجازٌ متواصل

٢٣

٢٧

بندر رخيوت ... حكاية الإنسان والمكان

٣٣

الجمارك العمانية
تطورات متلاحقة

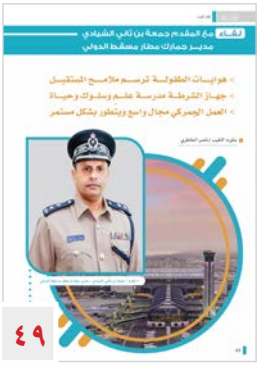

٤٩

لقاء مع المقدم مدير جمارك مطار مسقط الدولي

٣٩

أهم ضبطيات المنافذ الجمركية ٢٠٢١م

تخطيط وإنجاز

العقيد / سعيد بن خميس الغيثي
مديـــــر عـــــام الجمـــــارك *

مما لا شك فيه أن التحولات الإستراتيجية في منظومة التجارة الخارجية، فرضت على الأداء الجمركي ضرورة الانتقال من الأداء السيادي إلى الأداء الخدمي الذي يهتم كل الاهتمام بما يقدمه لجميع فئات المجتمع التجاري. أصبحت دول العالم المتقدم، تقيس جودة الأداء الجمركي بمعدلات رضا العملاء، وهم المستوردون والمصدرون والمخلصون الجمركيون. وأصبحت الإدارات الجمركية التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الأداء، تقوم بصياغة أهدافها الإستراتيجية مستهدفة تحقيق أفضل معدلات رضا العملاء.

والمتتبع للأداء في الإدارة العامة للجمارك، يمكنه أن يلحظ بكل وضوح تغيراً جوهرياً على كل المستويات الإدارية والفنية، إذ قامت شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك رغم كافة الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني في الآونة الحالية، باستكمال كافة الاحتياجات من البنية الأساسية في جميع المواقع، واستكملت حوسبة الإجراءات وإعادة هندستها، ونفذّت الربط والتكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير من خلال نظام بيان الذي يمثّل نقلة نوعية في الأداء الجمركي في سلطنة عُمان. حيث تميز الأداء في مجال الواردات والصادرات بصفة شاملة، من خلال النافذة الواحدة، بما ينعكس بالإيجاب على المنظومة الاقتصادية. فأصبح المستفيد يستطيع التعامل مع كافة الجهات، ويقوم بإنهاء جميع الإجراءات بأبسط الطرق، بعد أن كان في الماضي القريب، يتحتم عليه استيفاء كافة الإجراءات لكل جهة على حدة، وبالتواجد الشخصي في كلٍ منها، بما يستوجبه من تقديم مستندات وأوراق لكل جهة لكي يحصل على الترخيص اللازم لإتمام عملية التخليص.

إن إطلاق نظام بيان في يوليو ٢٠١٥م ، هو بمثابة بداية حقيقية لحكومة إلكترونية مصغّرة ، فقد تم الربط الحي المباشر إلى الآن مع ثلاثة وخمسين وزارة وجهة حكومية، تكاتفت جميعها لتقديم الخدمات الإلكترونية للتجارة عبر الحدود ، وتم توثيق هذا التعاون والتكاتف بتوقيع هذه الجهات اتفاقية تقديم الخدمة التي من خلالها تُمكّن التاجر من تقديم البيان الجمركي من خلال الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للجمارك وعلى مدار الساعة ، فيكون البيان متاحاً لجميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية للبت في أي موافقة أو تصريح يخص هذا البيان خلال مدة أقصاها (٢٤) ساعة ، أما إذا تطلب الأمر تفتيش البضائع أثناء التخليص ، فيتم التفتيش المشترك لجميع الجهات معاً من خلال المحطة الواحدة للتفتيش التي تم إنشاؤها في جميع المنافذ الجمركية لهذه الغاية ، والتي يكتمل أداؤها خلال مدة أقصاها ساعتين فقط، ويشمل ذلك دفع كافة الضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية بطريق الدفع الإلكتروني المرتبط بنظام بيان.

لم تقتصر عملية التطوير في الإدارة العامة للجمارك على نظام بيان، بل تضمن أيضاً تشغيل منظومة متكاملة لأجهزة التفتيش الآلي بالأشعة السينية تنفيذاً لمفاهيم الأمن الشامل في جميع المنافذ لتأمين البلاد من كافة المخاطر والآفات التي من الممكن أن تشكل تهديداً للإنسان أو المجتمع أو الأمن الاقتصادي .

ومن خلال رؤية عُمان المستقبلية ٢٠٤٠م التي أشرف على إعدادها جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم "حفظه الله" ، والذي كان جُل اهتمامه وضع محاور هذه الرؤية موضع التنفيذ وأسوة مع مختلف قطاعات الحكومة ، واصلت شرطة عمان السلطانية تحقيق متطلبات هذه الرؤية بتطوير اقتصادي رقمي مزدهر مستجيباً لمتطلبات المستقبل بأبسط الوسائل المتاحة ومتوافقة معها في محاور الاقتصاد والتنمية والأداء المؤسسي ويتمثل هذا جلياً من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإدارة العامة للجمارك (٢٠٢١ -٢٠٢٣) والتي تضمنت ثلاثة محاور أساسية، هي:

(بناء القدرات ، الحوسبة الشاملة ، الشراكة الكاملة).

وتهدف الإدارة العامة للجمارك من تطوير مفاهيم هذه الخطة إلى إحداث نقلة نوعية جديدة متميزة في الأداء الجمركي نحو المنافسة الإقليمية والعالمية، ومن أجل تعزيز الكوادر الجمركية بالخبرات والأدوات والقدرات والمعارف الجمركية تم تطوير أدوات الحوسبة ووسائل تقنيتها الحديثة بما يوفر كافة الإمكانات التي تضمن الرقابة التامة على خطوات وإجراءات العمل ، بالتزامن مع الشراكة الكاملة مع المجتمع التجاري لتعزيز درجة الثقة في كوادر الجمارك ، والحق في معرفة تفاصيل الإجراءات والتطبيقات على الخدمات التي يستفيد منها.

نسأل ـ الله سبحانه وتعالى ـ أن يوفقنا إلى ما نسعى لتحقيقه من أجل مستقبل أفضل للوطن ، ومن أجل التقدم والنمو بالاقتصاد الوطني ، ورفاهة المواطن العماني.

المشرف العام

* دكتوراه في القانون

الجمـــــارك ..

عملٌ مُتصل وإنجازٌ متواصلٌ

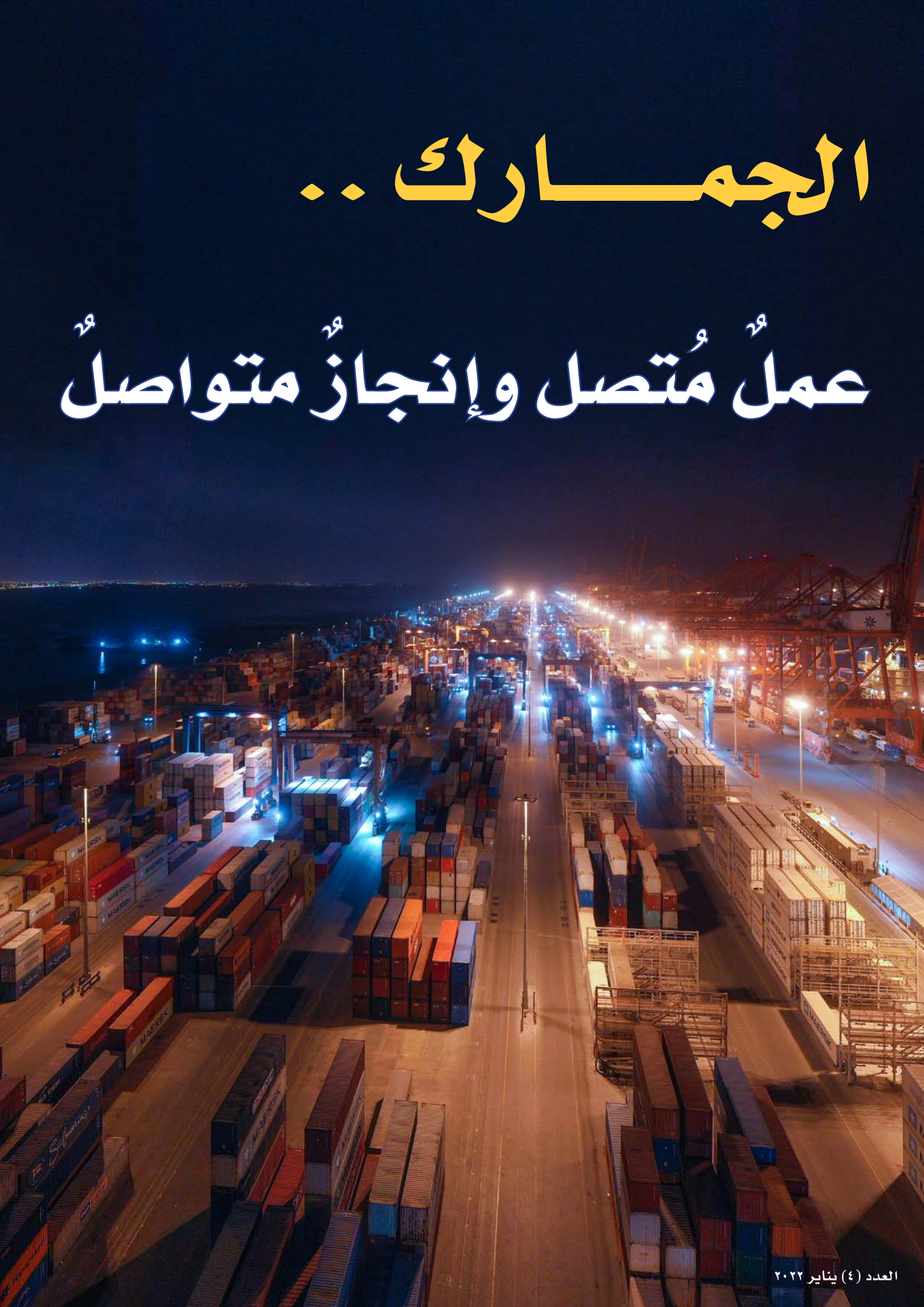

نحو منظومة جمركية متكاملة

العقيد / زاهر بن خلف العوفي
مساعـد مديـر عـام الجمارك

إن الإدارة العامة للجمارك وهي تستقبل إشراقةَ عامٍ جديد ، تواصل مسيرة التجديد والتطوير، وتسعى بخطواتٍ ثابتة نحو تحقيق استراتيجيتها الطموحة عبر تسخير كل الإمكانات المادية والبشرية والتقنية وفقَ رؤيةٍ ورسالةٍ طموحة ، وواقعية في آنٍ واحد ؛ لتضمن من خلالها تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تجسِّدها واقعاً في ميدان العمل الجمركي بمختلف المنافذ الجوية والبرية والبحرية ، من خلال تعزيز كفاءة كوادرها الجمركية ، وتزويدهم بالمعارف والخبرات ، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال تقديم الخدمات وتحسين الإجراءات الجمركية ، وفق منهجيات منظمة الجمارك العالمية ، وباستخدام أنظمة وتقنيات متطورةٍ عاليةَ الأداء.

إن شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك قدمت العديد من المبادرات الجمركية لخدمة المجتمع التجاري ، وتسهيل حركة البضائع وتدفق السلع بين سلطنة عمان ودول العالم ، ومن أبرز تلك المبادرات : إطلاق برنامج المشغل الاقتصادي الذي يُعزِّز الثقة بين الجمارك والقطاع الخاص وتدشين خدمة التخليص المسبق التي تتيح للتاجر تخليص بضائعه قبل وصولها إلى أرض الوطن ، ومبادرة الممر الجمركي الآمن التي تُسهِّل من عملية ربط المنافذ البحرية والجوية بالمناطق الحرة والمستودعات الجمركية ، وتفعيل نظام النقل البري الدولي (التير) الذي يسمح بحرية انتقال البضائع من دولة لأخرى بكل سرعة وسلاسة ، كما أطلقت أيضاً مبادرة المخلص الجمركي الحر لتتيح الفرصة للشباب العماني الدخول في مجال ونشاط التخليص الجمركي ، كما قامت بتدشين بوليصة الشحن الجوي التي تمكِّن الناقل من تقديم وثائق الشحن إلكترونياً .

واستمراراً لهذا النهج، واصلت الإدارة العامة للجمارك تقديم خدماتها خلال مواجهة أزمة انتشار مرض كورونا بكل عزيمة وإصرارٍ، لكي تعزِّز من حركة التبادل التجاري بكل سهولة ويسر حيث أطلقت عدداً من التسهيلات الجمركية ومن أبرزها: خدمة التخليص عن بعد، وقبول تقديم نُسخ من الوثائق في حال تعذر إحضار المستندات الأصلية، وقبول الضمان الخطي كبديلٍ للضمان المالي، بالإضافة إلى اعتماد دلالة المنشأ في حال تعذر إحضار شهادة المنشأ الورقية.

تمضي الإدارة العامة للجمارك قُدُماً نحو تحقيق مزيدٍ من الإجادة من خلال تعزيز وتطوير خدماتها الجمركية المقدمة عبر أنظمة إلكترونية شاملة، وتقنية حديثة متطورة، وكوادر جمركية مدربة، لتحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية (٢٠٢١ م ـ ٢٠٢٣ م).

وأخيراً.. يسرنا أن نقدِّم للجمهور الكريم العدد الرابع من مجلة جمارك عمان آملين أن ينال إعجاب المتلقي ويُسهِم في إثراء المحتوى الجمركي.

رئيس التحرير

شرطة عمان السلطانية

الخامس من يناير

يومُ فخرٍ وإنجاز

عُـــمـــانُ

مَجدُ الإنسانِ والمكانِ

جلالة السلطان يرعى احتفال شرطة عمان السلطانية بيومها السنوي

تفضل حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى حفظه اللّه ورعاه فشمل برعايته السّامية الكَريمة احتفال شرطة عُمان السُلطانية بيومها السنوي الخامس من يناير وتخريج دورات من الضباط على ميدان الاستعراض العسكري بأكاديمية السُلطان قابوس لعلوم الشرطة بنزوى.

ولدى وصول جلالةِ السُلطان المعظم القائد الأعلى أيّده الله إلى ولاية نزوى رافقه سربٌ من دراجات الشرطة إلى بوابة أكاديمية السُلطان قابوس لعلوم الشرطة، حيث أدّى حرس الشرف التحيّة العسكريّة لجلالتِه ثم توجّه الموكب السّامي إلى ميدان الاحتفال تحيط به كوكبةٌ من فرسان خيالة شُرطة عُمان السُلطانية..

وعند اعتلاء جلالته المقصورة السُلطانية أدت طوابير الخريجين التحيّة العسكريّة لجلالةِ السُلطان القائد الأعلى حفظه الله ورعاه وعزفت موسيقى شرطة عُمان السُلطانية السّلام السُلطاني.

ثم تقدم قائد طابور الخريجين إلى المقصورة السُلطانية مستأذنًا جلالةَ القائد الأعلى حفظه الله ورعاه ببدء فعاليات العرض العسكري، وقدّم الخريجون استعراضهم العسكري بالمسير البطيء مرورًا من أمام المقصورة السُلطانية.

مؤدّين التحية العسكريّة لجلالة القائد الأعلى " حفظه الله ورعاه " ثم تقدم أوائل الخريجين لاستلام سيف الشرف من حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى " حفظه الله ورعاه".

ثم تمت مراسم تسليم راية أكاديمية السُلطان قابوس لعلوم الشرطة من دفعة الضباط الخريجين الرابعة والأربعين إلى دفعة الضباط المرشحين الخامسة والأربعين.

بعدها ردّد طابور الخريجين نشيد شرطة عُمان السُلطانية (حماة الحق) ثم قسم الولاء ونداء التأييد لله والوطن والسُلطان معاهدين الله بالإخلاص والولاء والتفاني في خدمة عُمان وجلالةِ السُلطان والسهر على أمن الوطن وراحة مواطنيه والمقيمين على ترابه.

ثم أدى الخريجون التحيّة العسكريّة لجلالةِ السُلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى وعزفت فرقة موسيقى الشرطة السّلام السُلطاني إيذانًا بانتهاء فعاليات الطابور.

وتفضل حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُلطان هيثم بن طارق المعظم القائدُ الأعلى حفظه الله ورعاه فتقبّل هديّة تذكاريّة من شُرطة عُمان السُلطانية، تشرّف بتقديمها معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك.

WORLD CUSTOMS ORGANIZATION
منظمـــــة الجمـــــارك العالميـــــة

شعار عام ٢٠٢٢م

«توسيع نطاق التحول الرقمي للجمارك من خلال تبنِّي ثقافة البيانات وبناء نظامٍ بيئيٍ للبيانات»

الاحتفال باليوم العالمي للجمارك

منظمة الجمارك العالمية :

هي منظمة حكومية دولية مقرها في بروكسل، بمملكة بلجيكا ، وتأسست عام ١٩٥٢م باسم « مجلس التعاون الجمركي » ، وتضم المنظمة اليوم ١٨٣ عضواً من مختلف إدارات الجمارك حول العالم .

رسالة المنظمة وأهدافها :

تتمثل رسالة المنظمة في تحسين فعالية إدارات الجمارك حول العالم من خلال وضعِ أدوات قانونية دولية لتنسيق النظم الجمركية والاتصال الفاعل بين الدول الأعضاء، ولتحقيق هذه الرسالة، تُعد المنظمة وتدير مختلف العهود الدولية، والأدوات، والمعايير للتنسيق، والتطبيق الموحد للأنظمة والإجراءات الجمركية المبسطة والفعَّالة التي تنظم حركة السلع، والأشخاص، ووسائل النقل العابرة للحدود ، كما توفر المنظمة برنامج بناء القدرات، والمساعدة الفنية للأعضاء باعتبارها وسائل تدعم جهود التحديث.

تيسير التجارة :

إنَّ عمل منظمة الجمارك العالمية المتعلق بتيسير التجارة يُعنى بتيسير التجارة، وتجنب القيود التجارية التي لا داعي لها، وتعتقد منظمة الجمارك العالمية بأن ذلك يمكن تحقيقه بتطبيق الأساليب والتقنيات الحديثة، وزيادة جودة الضوابط على نحو منسّقٍ عالمياً ، وتُعَدّ اتفاقية كيوتو لتنسيق الإجراءات الجمركية، التي دخلت حيِّز التنفيذ في عام ١٩٧٤م، ثم أعقبتها اتفاقية كيوتو المعَّدلة في عام ١٩٩٩م، الأداة الرئيسة لتيسير التجارة لمنظمة الجمارك العالمية ، كما تشمل الأدوات القانونية المهمة الأخرى كالنظام المنسّق، وإطار معايير أمن وتيسير التجارة العالمية ويشمل الجزء الأكبر من هذا الدليل مجموعة من أهم الاتفاقيات، والأساليب، والمعايير، وبرامج تطوير القدرات.

الاحتفال باليوم العالمي للجمارك :

تم الاتفاق على اليوم العالمي للجمارك في ٢٦ يناير منذ عام ١٩٥٣م عندما عقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس التعاون الجمركي (CCC) في بروكسل، ببلجيكا. وقد حضرت هذه الدورة سبع عشرة دولة أوروبية، و في عام ١٩٩٤ تم تغيير اسم (CCC) إلى منظمة الجمارك العالمية (WCO)، واليوم أصبحت الإدارات الجمركية مؤلفة من ١٨٣ دولة أعضاء في منظمة الجمارك العالمية.

أهداف الاحتفال بيوم الجمارك العالمي :

تنظم إدارات الجمارك في يوم الجمارك العالمي فعاليات للموظفين ، حيث يتم تكريم ضباط الإدارات الجمركية لخدمتهم الجيدة ، كما يتم عقد حلقات عملٍ ومؤتمرات تركِّز على موضوعِ العام وشعاره ، والتحديات التي تواجه الإدارات والموظفين ، وتحسين فعالية وكفاءة أعضاء الإدارات الجمركية حول العالم كما تنظم أيضا فعاليات توعية عامة للجمهور حول العمل الجمركي وأدواره .

ويتم في هذا اليوم التأكد من تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمل الجمركي على المستوى الدولي ، بالإضافة إلى جمع إحصاءات

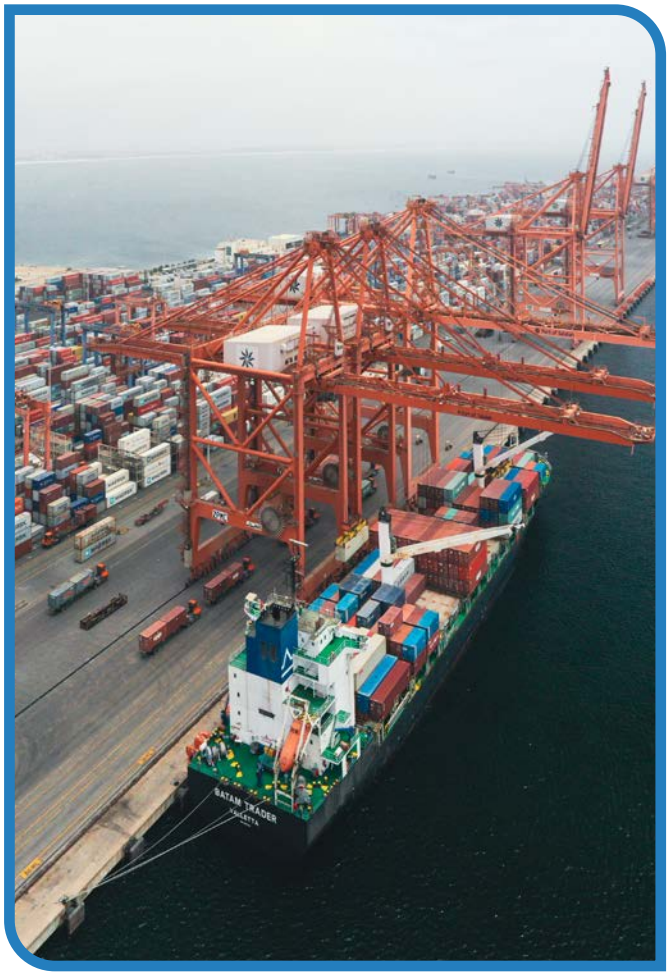

التجارة الدولية و تحسين تحصيل الإيرادات وحماية المجتمع وسلامة الوطن .

كلمة الأمين العام بمناسبة يوم الجمارك العالمي ٢٠٢٢:

"وجه الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية كلمة حول الاحتفال بيوم الجمارك العالمية قائلاً"

"تحتفل منظمة الجمارك العالمية بيوم الجمارك العالمي لعام ٢٠٢٢ تحت شعار توسيع نطاق التحول الرقمي للجمارك من خلال تبني ثقافة البيانات وبناء نظام بيئي للبيانات يركز على كيفية العمل في بيئة رقمية كاملة وإنشاء نموذج تشغيلي يلتقط ويستغل البيانات من مختلف جوانب النظام البيئي التجاري .

على مر السنين، تطورت التكنولوجيا الرقمية بسرعة ويمكن للجمارك الآن الاستفادة من بيانات الوكالات الحكومية الأخرى وقواعد البيانات المتاحة تجاريًا ومنصات المعلومات مفتوحة المصدر مثل السجلات العامة العالمية الرقمية ومصادر الأخبار متعددة اللغات .

ويعتمد مدى إمكانية استخدام البيانات بشكل فاعل على العديد

من العوامل المحيطة بأخلاقيات البيانات ، بما في ذلك الخصوصية والسرية التجارية والمسائل القانونية المتعلقة باستخدام البيانات من قبل إدارات الجمارك والضرائب ، والأهمية المعطاة للابتكار في الإدارات العامة.

ولبناء أنظمة بيئية للبيانات ، أو دمج الأنظمة الحالية ، يمكن النظر في الإجراءات التمكينية التالية :

- إنشاء حوكمة رسمية للبيانات لضمان ملاءمة البيانات ودقتها وحسن توقيتها .
- الاستفادة من المعايير التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بتنسيق البيانات وتبادلها .
- توفير إدارة مناسبة للبيانات لضمان وصول الأشخاص المناسبين إلى البيانات الصحيحة ، واحترام لوائح حماية البيانات .
- اعتماد مناهج تقدمية ، مثل تحليل البيانات ، لجمع البيانات واستغلالها بنجاح لدفع عملية صنع القرار .

تُمكِّن ثقافة البيانات القوية الأشخاص من طرح الأسئلة وتحدي الأفكار والاعتماد على الرؤى التفصيلية ، لاتخاذ القرارات المناسبة . ومن أجل رعاية ثقافة تعتمد على البيانات ، يحتاج المسؤولون إلى تعزيز معرفة البيانات لموظفيهم ، وبعبارة أخرى : قدرتهم على تفسير البيانات وتحليلها بدقة.

لذلك يجب على إدارات الجمارك دمج علم البيانات في مناهجها الدراسية للموظفين المعَّينين حديثًا والمشاركة في تطوير دورات التعلم عن بعد لتعريف ضباط الجمارك بجمع البيانات وتحليلها من أجل تشكيل ثقافة قائمة على البيانات ، كما يحتاج الموظفون أيضًا إلى فهم الصورة الأكبر ، أي تأثير الجمارك على الحماية الفعالة للمجتمع ، وتيسير التجارة ، وتحصيل الإيرادات بشكل عادل .

من ناحية أخرى ، فإن إدارات الجمارك مدعوة للنظر في الاستفادة من البيانات في علاقاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى على طول سلسلة التوريد ، فضلاً عن إتاحة البيانات للجمهور والأوساط الأكاديمية كوسيلة لتعزيز الشفافية وتحفيز إنتاج المعرفة وتمكين الحوار مع المجتمع المدني .

إذ تؤدي مشاركة تحليل البيانات مع الوكالات الحكومية الأخرى إلى زيادة دور الجمارك وإبرازها في صنع السياسات ، وفي الحصول على الموارد اللازمة بما في ذلك تمويل المانحين ، و يعد نشر البيانات والمعلومات الجمركية في المجتمع جزءًا من استجابة الحكومات للمطلب العام للحوكمة المفتوحة .

ولدعم إدارات الجمارك ، وضعت أمانة منظمة الجمارك العالمية الموضوعات المتعلقة بالبيانات على جداول أعمال العديد من اللجان ومجموعات العمل ، ونظمت ندوات لزيادة الوعي ووضعت وحدات

الدكتور / كونيو ميكوريا الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية

التعلم الإلكتروني وصاغت إطار بناء القدرات لتحليلات البيانات الذي اعتمدته منظمة الجمارك العالمية. كما أصدر المجلس في كانون الأول ٢٠٢٠ منشورات عملية ومقالات منشورة في مجلة أخبار منظمة الجمارك العالمية.

علاوة على ذلك ، تم إنشاء مجتمع من الخبراء ، تحت اسم BACUDA (فرقة محللي البيانات الجمركية) ، والذي يجمع علماء الجمارك والبيانات بهدف تطوير منهجيات تحليل البيانات.

ستواصل الأمانة التحقيق في طرق جمع البيانات ومشاركتها بين إدارات الجمارك بهدف تعزيز الطريقة التي تقدمها من أجل بناء القدرات ، وستواصل إجراء التقييمات القائمة على البيانات والعمل مع الخبراء الدوليين للاستجابة لطلبات المساعدة.

كما سيتم تقديم المزيد من التدابير في استراتيجية بيانات منظمة الجمارك العالمية التي تعمل عليها أمانة منظمة الجمارك العالمية حاليًا. إن طموحنا هو جعل البيانات لغة دارجة و متداولة بين إدارات الجمارك وبين أمانة منظمة الجمارك العالمية وأعضاء منظمة الجمارك العالمية. إن الطريق إلى الأمام ليس سهلاً ، وستكون هناك حتماً تحديات على طول الطريق ، ولكن كما تعلمنا فإن مجتمع الجمارك متحدٍ وقوي وأكثر مرونة في مواجهة الشدائد".

جمارك الخليج

> إطلاق مشروع «راس كارجو» للكشف عن المواد المهربة باستخدام الكلاب الجمركية

أطلقت الهيئة الاتحادية للجمارك بدولة الإمارات العاربية المتحدة مشروع «راس كارجو» للكشف عن المخدرات والمواد المتفجرة في الشحنات الواردة بالمنافذ الجمركية باستخدام حاسة الشم لدى الكلاب الجمركية.

ويعمل مشروع «راس كارجو» (RasCargo) بتقنية حديثة للكشف عن المواد المهَّربة تتضمن سحب عينات من الهواء داخل الشحنات والحاويات والبضائع الكبيرة ، والسفن الخشبية ، والمحركات والآليات ذات الأحجام الكبيرة والمركبات الصغيرة والمتوسطة، والشاحنات المغلقة، وعرضها على الكلاب الجمركية التابعة لوحدة التفتيش الجمركي الأمني ، وذلك عن طريق حاسة الشم لديها في التعرف على المواد المهربة من المخدرات والمواد المتفجرة وإعطاء إشارات معينة في حالة الاشتباه بوجود تلك المواد.

> تدشين النسخة المحدَّثة من خدمة الدفع الإلكتروني للضرائب الجمركية

دشنت هيئة شؤون الجمارك بمملكة البحرين النسخة المحدَّثة من خدمة الدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب الجمركية المترتبة على البيانات الجمركية بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وذلك بهدف تمكين المستفيدين لدفع كافة الرسوم والضرائب على مجموعة البيانات التابعة لهم في عملية دفعٍ واحدة ، مما سيوفر الوقت ويُخفض التكاليف ، إذ إن هذه الخدمة ستتيح للعملاء دفع الرسوم والضرائب المستحقة خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ ثانية.

> إطلاق مشروع الفوترة الإلكترونية "فاتورة"

أطلقت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة العربية السعودية مشروع «فاتورة» وأكَّد معالي المهندس سهيل بن محمد أبانمي محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أن مشروع الفوترة الإلكترونية «فاتورة» يُعد أحد أبرز المشاريع الوطنية الطموحة التي تقودها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي يأتي امتدادًا لمشاريع رقمية متنوعة قدمتها الهيئة خلال سنواتها الماضية تطبيقًا لرؤية المملكة وأهدافها الطموحة في تحقيق التحول الرقمي المنشود .

وأوضح أبانمي بأن مشروع «فاتورة» يوائم أحدث ما توصلت إليه الاقتصادات العالمية الرائدة، وسيكون لها أثر ملموس على الاقتصاد الوطني. وقال أيضا: «سيُسهم المشروع في الحد من تعاملات الاقتصاد الخفي وتعزيز المنافسة العادلة، إلى جانب الإسهام بشكل كبير في الجهود المبذولة من جهات حكومية عدة لمكافحة التستر التجاري. فضلًا عن دورها الجوهري في إثراء تجربة المستهلكين».

> إطلاق خدمة "الإفصاح عن الأموال" إلكترونياً

أطلقت الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت خدمة الإفصاح الإلكتروني عن الأموال، ويأتي إطلاق هذه الخدمة حرصاً من الإدارة العامة للجمارك على التوسع في تقديم الخدمات المستمرة منذ سنوات، وتسهيلها عبر المنافذ الجمركية براً وبحراً وجواً، لتوسيع برامج الميّكنة لجميع الشركات والأفراد، في ظل سياسات وتوجهاتٍ تعزِّز إنهاء الإجراءات بكل سهولة وتختصر الوقت دون الحاجة للتنقل.

تتضمن الخدمة مميزات وتحسينات بيئة العمل التي يتم فيها التدقيق والرقابة على هذه الأنشطة، إذ يمكن الآن التصريح المسبق عن الأموال وإنهاء الإجراءات بكل سهولة، وهي متاحة لجميع المسافرين لتسجيل بيانات النموذج إلكترونياً ، وما يتضمنه من بيانات وتفاصيل الأموال، وعند إتمام التسجيل والإقرار بصحة البيانات، يُصدر الرقم المرجعي لتبدأ عمليات التحليل والرقابة بشكل مسبق .

جمارك الخليج

> جمارك قطر تطلق حملة " كافح " للإبلاغ عن المخالفات الجمركية :

من أجل تعزيز الدور الرقابي المجتمعي وتحويل النزاهة إلى ثقافة عامة في المجتمع، قامت الهيئة العامة للجمارك بدول قطر بإتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع لتقديم البلاغات والشكاوى للمخالفات الجمركية التي يتعرضون لها عبر خدمة تسمى " كافح" من خلال الرقم الساخن أو الموقع الالكتروني للهيئة ، ويقوم خلالها الشخص بالإبلاغ عن مخالفة جمركية أو تهريب أو تلاعب في مستندات جمركية أو الإدلاء بمعلومات تفيد في ضبط جريمة جمركية، مع الحفاظ على البيانات الشخصية له ، كما تقوم الهيئة من خلال هذا المشروع الاستراتيجي "تطوير نظام الاستخبار الجمركي" بوضع الأنظمة الكفيلة بإنشاء شبكة من المخبرين السريين تتضمن آليات عملهم ومكافأتهم والتدابير اللازمة للمحافظة على سرية عملهم وهويتهم وكذلك لحمياتهم من محاولات الانتقام .

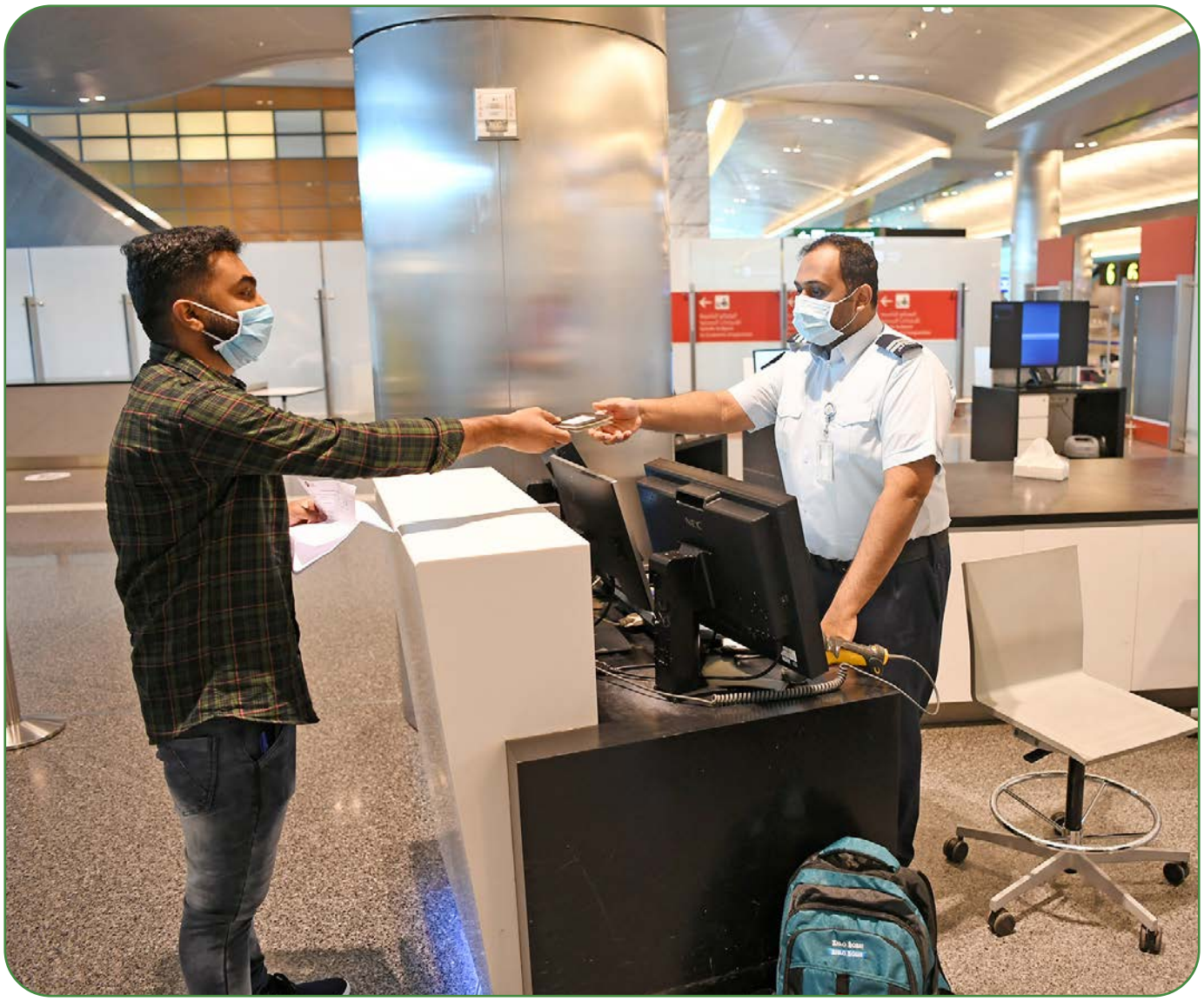

ZPMC
MAERSK

ملامح من الخطة الاستراتيجية (٢٠٢١ – ٢٠٢٣)

المقدم / سليمان بن مسعود الغافري
مساعـد مديـــر نظـــام بيـــان

لقد سلطنا الضوء في العدد الثالث من مجلة جمارك عمان على الخطوط العريضة للخطة الاستراتيجية للجمارك (٢٠٢١ - ٢٠٢٣)، إذ تطرقنا من خلاله إلى التعريف برؤية الإدارة العامة للجمارك ورسالتها ، كما تطرقنا للقيم السامية التي تعكس شخصية هذه الإدارة ، والتعريف بأهم الركائز والمبادرات التي تسعى الجمارك إلى تحقيقها على النحو الذي يضمن المحافظة على الأمن والاقتصاد وترسيخ أسس التحول الرقمي في العمل الجمركي وبناء شراكة فاعلة مع الجهات ذات العلاقة.

وإذ إن هذه الخطة الاستراتيجية تعد الخطة الثانية للإدارة العامة للجمارك التي استخدم فيها منهج التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، لذا كان لزاماً علينا أن نسلط الضوء على الأهداف الاستراتيجية للخطة والنتائج الرئيسة والتوجهات الاستراتيجية التي نسعى لتحقيقها تحت كل هدف من تلك الأهداف، وصولاً إلى تقديم خدمات جمركية رائدة.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي الأول في الارتقاء بالجوانب المعرفية والتدريبية لموظفي الجمارك وخلق خبرات في كافة العلوم والمعارف الجمركية، والنتيجة الرئيسة المراد تحقيقها تحت هذا الهدف هي إعداد كوادر جمركية مؤهلة للقيام بالوظائف الجمركية المختلفة، ولتحقيق هذه النتيجة تضمنت الخطة ثلاثة توجهات استراتيجية تمثلت في الآتي:

١. منظومة تدريب شاملة ترتقي بقدرات القوى البشرية وتعزّز المعارف الجمركية وتضمن الأداء الجمركي الفعّال.

٢. منهجية شاملة للعمل ببطاقات الوصف الوظيفي تتضمن قياس الأداء على مستوى الإدارات والوحدات الإدارية أو على مستوى الأفراد وفق معايير موضوعية.

٣. تفعيل منظومة التخصص الوظيفي الذي يساعد على بناء الخبرات الجمركية في كافة الأعمال الجمركية.

أما الهدف الاستراتيجي الثاني فقد تمثَّل في تحقيق أتمتة شاملة للإجراءات الجمركية واستخدام التقنيات الحديثة لجمع وتحليل البيانات، والنتيجة المراد تحقيقها تحت هذا الهدف هي أن يتم إدارة كافة الوظائف والإجراءات الجمركية من خلال نظام بيان الإلكتروني، ولن تتحقق هذه النتيجة إلا من خلال تبني التوجهات التالية:

١. أنظمة تقنية تتماشى مع متطلبات التعامل الجمركي مع التجارة الإلكترونية.

٢. منظومة إلكترونية تربط أجهزة التفتيش الآلي المنتشرة في جميع المنافذ الجمركية لكي تكون جزءًا من تطبيقات نظام بيان.

٣. منظومة شاملة للبيانات والإحصاءات والتقارير الجمركية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

وقد خُصص الهدف الاستراتيجي الثالث لتطبيق مبدأ التوجه الاستراتيجي بالعملاء من أجل الارتقاء بمستوى الأداء الجمركي وضمان استدامة تطويره، وتمثلت النتيجة الرئيسة لهذا الهدف في مشاركة المجتمع التجاري والجهات ذات العلاقة بالقرار الجمركي، ولضمان تحقيق مشاركة فاعلة للمجتمع التجاري فقد تم تبني التوجهات التالية:

١. خلق مستويات ووسائل متعددة للتواصل مع المجتمع التجاري.

٢. بناء الثقة مع المجتمع التجاري وصولاً لتحقيق أعلى مستويات الالتزام الطوعي.

٣. مُخلّص جمركي يمتلك المعرفة والمهارة والخبرة الجمركية الشاملة.

وبالإضافة إلى تلك الأهداف الاستراتيجية والنتائج الرئيسة وما تضمنته من توجهات استراتيجية فقد تضمنت الخطة عدداً من النتائج الوسيطة والأنشطة التفصيلية التي من شأنها أن تحدد المسار الذي يتعين اتباعه عند تنفيذ الخطة، وهذا من شأنه أن يسهم وبشكل واضح في تحقيق الرؤية الطموحة للإدارة العامة للجمارك والمتمثلة في أن تكون "إدارة رقمية قائمة على المعرفة والابتكار والمشاركة الفاعلة".

لقد انقضت سنة من عمر الخطة الاستراتيجية الحالية للإدارة العامة للجمارك، وكلنا أمل للمس بعض النتائج المراد تحقيقها من خلال هذه الخطة الواعدة بما تضمنته من ركائز وما سطرته من مبادرات، وهذا لن يتأتى إلا بتكاتف جميع منتسبي الإدارة العامة للجمارك الذين يتسمون بدرجة عالية من الكفاءة والمهنية.

مركز الاتصال حلقة الوصل بين الجمارك والمجتمع التجاري

الرائد / عبدالحميد بن علي الحوسني
إدارة نظـــــــام بيـــــــان

مما لا شك فيه أن الأنظمة التقنية ساهمت إسهاماً كبيراً في دفع عجلة التنمية إلى الأمام لما تتميز به من تسهيلات تخدم المجتمعات ، ومن المؤكد أن الأنظمة حالها حال البشر فهي ليست خالدة وإنما تبدأ وتنتهي، وخلال تلك المسيرة تكون في أمس الحاجة إلى من يتابع خط سيرها، للتأكد من سلامة أدائها وفق ما خُصصت لأجله أو أن يُسهم في إيجاد حلول للعقبات أو الإشكاليات التي تطرأ على وظائفها أو أن يتلقى المقترحات التطويرية التي تسهم في مواكبة الواقع وتدعمه فنياً ، وتلك هي أدوار مراكز الاتصال.

والمتأمل لوضع مراكز الاتصال لأي جهة سواء كانت حكومية أم تجارية ، يجد أنها تمثل العمود الفقري لنقل سياسة المؤسسة للعالم الخارجي، فضلاً عن كونها الأذُن التي تسمع بها المؤسسة آراء الجمهور والمتعاملين معها على اختلاف أطيافهم وانتماءاتهم، ومن هذا المنطلق وإيماناً من شُرطة عُمان السُلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك دشنت الإدارة مع بداية نظام بيان "مركز الاتصال الجمركي" تحقيقاً للشراكة بين الجمارك والمجتمع ، حاملاً على عاتقه مسؤولية الرد على المكالمات والرسائل الاستفسارية ، وحل بعض الإشكاليات الفنية في النظام ، وتلقي الشكاوى والمقترحات ، فضلاً عن دوره الفاعل في تحفيز وتشجيع الاستثمارات وجلبها بأسلوب مرن وراقٍ عن طريق نقل معطيات الإجراءات تقنياً وبشكل مبسط.

ولضمان قيام مركز الاتصال الجمركي بالأدوار المناطة به على أكمل وجه فقد دُعم بعدة أدوات تمكنه من الاستماع الجيد للعملاء وتدوين استفساراتهم وتوثيق بلاغاتهم بشكل آلي ليتم نقلها لاحقاً إلى فريق الدعم الفني المعني بحل تلك الإشكاليات الفنية في أسرع وقت ممكن ، وإبرازاً لتلك الأدوار الكبيرة التي يؤديها المركز فقد بلغ عدد المكالمات الواردة والصادرة التي تلقاها المركز من بداية عام ٢٠٢١م ولنهاية شهر ديسمبر (٧٨٠٤٥) مكالمة ، كما بلغ عدد الرسائل الواردة عبر البريد الإلكتروني في الفترة نفسها عدد (١٤٠٠٠) رسالة الكترونية ، كما بلغ إجمالي البلاغات الفنية المسجلة عدد (٦٢٣٢) بلاغاً.

وأخيراً فإن هناك الكثير من الخطط لتطوير آليات العمل بالمركز وتزويده بالأجهزة والأدوات والتقنيات الحديثة التي تضمن قيامه بدوره الريادي كحلقة وصل بين الإدارة العامة للجمارك والمجتمع التجاري .

MAERSK
msc
56

حصاد ٢٠٢١ ــ بيان

عدد البيانات الجمركية المنجزة ٢٠٢١

الاستيراد	العبور	التصدير	المسافنة
656,914	34,935	385,106	8,128

إجمالي مستخدمي نظام بيان	246,389
الجمارك	2,142
التجاري	83,212
الفردي	159,096
الجهات الحكومية	1,939
إجمالي التصاريح المقدمة عبر النافذة الإلكترونية الواحدة	242,517
الموافقات	233,401
المرفوض	3,699
الموافقات التلقائية	5,417

المستخدمون التجاريون لنظام بيان

الشركات الاخرى	وكلاء الشحن	البريد السريع	شركات التخليص	خطوط ملاحية	مشغل مستودعات
81,976	359	41	640	151	45

أسرع موافقة على تصريح حكومي	أسرع موافقة إفراج على شحنة بحرية	أسرع موافقة إفراج على شحنة جوية	نسبة الإفراج عن البضائع خلال الساعة الأولى من الوصول
٣ ثواني	دقيقة وثمان ثوانٍ	دقيقة وتسع ثوانٍ	٩٠%

نظام التحصيل الإلكتروني عبر نظام بيان

الملازم أول مهندس / أمجد بن حمود الصبحي
قسم تقنية المعلومات وأجهزة التفتيش

تشهد الإدارة العامة للجمارك نقلة نوعية في تسهيل الإجراءات والعمليات الجمركية والارتقاء بمستوى الخدمات الجمركية المقدمة للمجتمع التجاري من خلال تحسين منظومة العمل وتحويل الإجراءات والعمليات الجمركية إلى رقمية عبر نظام إلكتروني شامل ، ومن أبرزها إطلاق نظام بيان الجمركي والذي حصل على جائزة أفضل مشروع حكومي تكاملي ٢٠١٨م ضمن جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية بالإضافة إلى تحديث منظومة المخاطر القائم على تقليل عمليات التفتيش الجمركي والاعتماد على المعلومات الاستخباراتية وأجهزة التفتيش المتطورة التي استُحدثت خلال هذه المرحلة.

ويقدم نظام بيان حزمة من الخدمات والتسهيلات الإلكترونية للمجتمع دون الحاجة لمراجعة الإدارة العامة للجمارك أو المنافذ الجمركية ، ومن أبرز تلك الخدمات خدمة طلب التسجيل في نظام بيان وخدمة التخليص الجمركي المسبق وخدمة الدفع الإلكتروني وخدمة الدفع المسبق للضريبة الجمركية وخدمة الدفع الآجل للضريبة الجمركية وخدمة التخليص بموجب ضمانات بنكية وخطية وخدمة رد الضرائب والضمانات وخدمة تجديد ترخيص نشاط التخليص الجمركي وخدمة طلب الاستيراد المؤقت وطلب تجزئة البضائع.

ولما كان نظام بيان هو حكومة إلكترونية مصغرة، فإن للإدارة العامة للجمارك عدداً من الشركاء فيه، يتعاملون مع الواردات والصادرات عبر النافذة الواحدة للنظام، وهؤلاء الشركاء هم الوزارات والجهات الحكومية المعنية، والجهات الأمنية والعسكرية، كما يشارك أيضاً مركز المعلومات الجمركية لدول المجلس، بالإضافة إلى عددٍ كبير من المستوردين والمصدرين والشركات المشغلة للموانئ والمطارات وشركات التخليص الجمركي، ووكلاء ووسطاء الشحن، والبنوك التي يتم تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية من خلالها.

وقد سمح نظام بيان لجميع هذه الجهات بتحصيل أي رسوم أو ضرائب أو مستحقات تخص أي جهة منها، من خلال نظام الدفع الإلكتروني في نظام بيان، بعد أن كان يتم كل ذلك يدوياً ولدى كل جهة على حدة، فيقوم المستورد أو المخلص بالدفع نقداً أو باستخدام البطاقة، ويُسجل الإيصال الدال على الدفع في المستندات، وبالتالي تحدث بعض المشاكل إذا ما فقد المخلص الإيصال، أو يمكن أن يتم إساءة استخدامه بطريقة ما.

أما من خلال نظام التحصيل الإلكتروني عبر نظام بيان، فإن النظام يعطي إمكانية التحصيل من خلال ربط أدوات التحصيل مع نظام البنوك، فيسدد المخلص المستحقات من عبر شاشة الدفع الإلكتروني والتحويل للبنك لهذه المعاملة دون غيرها، مع تسجيل رقم إيصال الدفع في النظام، دون أن يكون هناك خطأ أو تلاعب، بل ويتم هذا بصورة فورية دون أي تأخير، مع توفير كافة متطلبات السرعة والأمان والدقة وعدم وجود أي محاولة للتهرب أو التلاعب بأي شكل كانت.

لا شك أن نظام بيان يمثل نقلة نوعية للاستغناء عن المستندات الورقية، فهو يزيد من سرعة إصدار التراخيص والتصاريح، التي أصبحت تستغرق دقائق معدودة، دون الحاجة لمراجعة الجهات ذات العلاقة، بل ويتيح إمكانية التخليص قبل وصول الشحنات، مع ضمان توحيد الإجراءات، والمساواة والشفافية في التعامل، كما أنه يحد من عمليات التهرب من دفع الضرائب الجمركية، بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الجمركية، بالإضافة إلى توفير بيانات إحصائية شاملة ودقيقة تحتوي على جميع المعلومات التي يحتاجها متخذُ القرار أو الجهات المعنية أو الشركات أو الأفراد، دون وجود أي تكرار في إدخال البيانات في النظام، وهو في الوقت نفسه يوفرأرشيفاً إلكترونياً يحفظ كافة المعلومات والوثائق، بما يوفر الوقت والجهد والمال، ويؤدي إلى الارتقاء بالمكانة الاقتصادية لسلطنة عمان عالمياً.

بندر رخيوت ... حكاية الإنسان و المكـان

يرويها .. يوسف بن فارح السعدوني

ابن الختالي

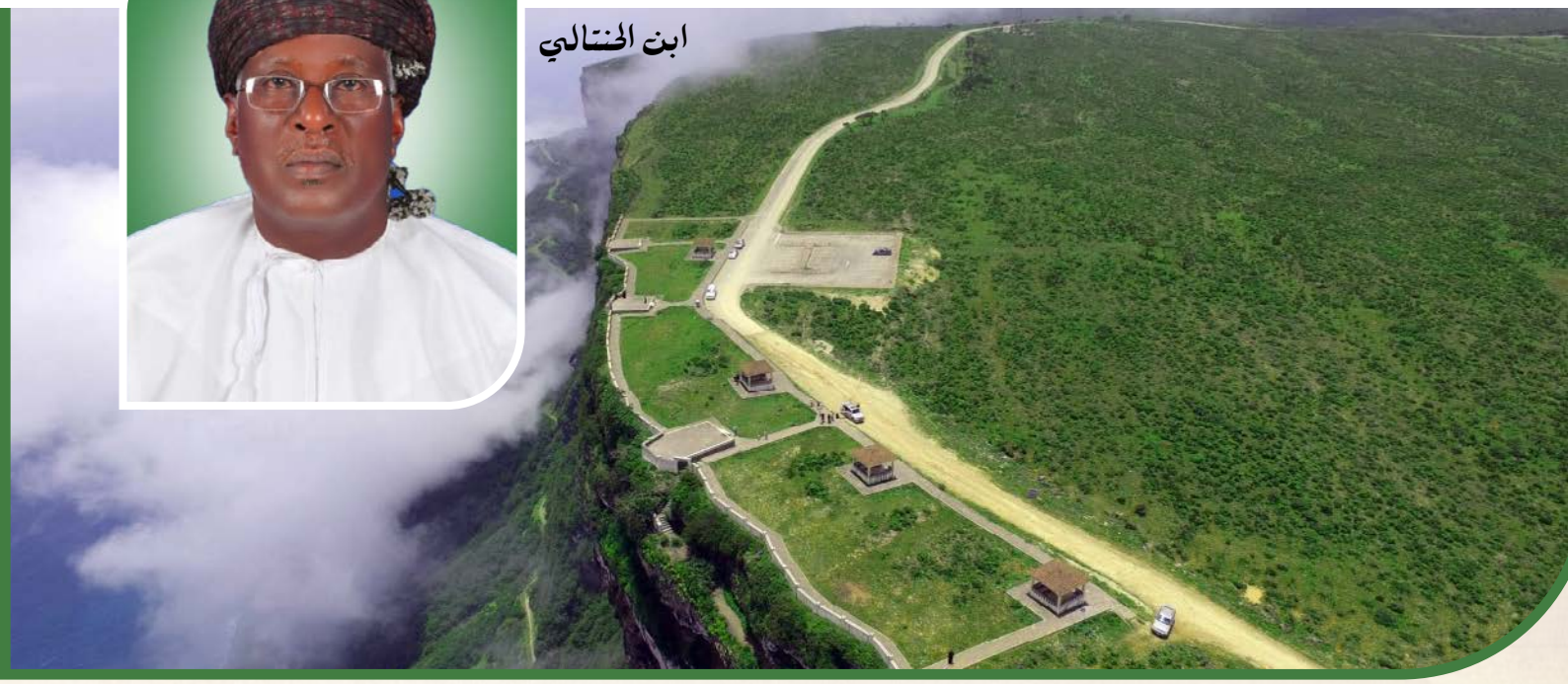

تقع مدينة رخيوت في الجهة الغربية من ظفار وتبعد عن مدينة صلالة حوالي ١٤٣ كيلو متراً تعد سابقا بمثابة البوابة الغربية لتجارة ظفار إلى كل من اليمن والهند وشرق أفريقيا ، وهيه بين أهم المدن التاريخية القديمة المعروفة بتصدير اللبان في ظفار إذ أشار إليها تاجر يوناني في كتاب الطواف حول البحر الأرتيري (الملاحة والتجارة في المحيط الهندي بالقرن الأول للميلاد) ، كان أول عينة لشجرة اللبان العربي أخذها د/هنري كارتر من مدينة رخيوت كانت في ٣٠ مايو سنة ١٨٤٦م، ويعُد أول مؤسس لتجارتها بحسب التاريخ المكتوب هو الشيخ/ سعيد بن عامر عكعاك الملقب ب سعيد السعدوني (١٧٧٦ إلى ١٨٢٢م) استناداً إلى مخطوطات أرشيف آل همام بمرباط .

البضائع المستوردة والمصدَّرة عبر بندر رخيوت

ترتكز تجارة رخيوت على تصدير اللبان لما له من بالغ الأ ثر في تجارة ذلك العصر إلى جانب مشتقات الثروة الحيوانية كالسمن والجلود و المر والصبر وبعض المنتوجات الزراعة الموسمية (كالدجر) أي اللوبيا، والذي يُصدر للخارج ضمن المبادلات التجارية لجلب واستيراد المتاح من البضائع من البلدان التي يتم التعامل معها بتجارة اللبان وفي مقدمتها الهند لكونها تعد الوجهة الرئيسة للمبادلات التجارية قبل الحرب العالمية الثانية وقبل أن تتحول التجارة فيما بعد إلى اليمن (عدن) ثم إلى الخليج إن تُستورد مختلف المواد الضرورية المتوفرة حينها كالأرز والدقيق والسكر والشاي والحبوب التي تسمى بـ (بحرات) وهي شبيهة بحبوب الذرة التي تزرع محلياً، بالإضافة إلى استيراد الملابس والتوابل والتمور والكماليات وغيرها.

محاد حويِّت.. التاجر ذائع الصيت

بعد وفاة سعيد السعدوني قام بإدارة تجارة رخيوت ولده محاد بن سعيد بن عامر عكعاك ويلقب بـ محاد حويت وبرز كتاجرٍ لامع بين تجار عصره شأنه في ذلك كتاجر مرباط ذائع الصيت حسن بن جمعان بن سيدوف العمري، وكانت تجارة محاد حويت امتداداً لتجارة والده بل وبرز هو بشكل أكبر وبصوره جلية في ممارسته للتجارة وذهب بتجارته إلى آفاقٍ رحبة ، فقد كان يمتلك ٣ سفن تجارية كبيرة لنقل البضائع وهن

سفينة الحكلية التي بناها في رخيوت وسفينة فتح الخير وقد اشتراها من الهند وسفينة فتح السلام وهي شراكه بينه وبين أحد السادة من بيت الجيلاني من تجار حضرموت باليمن وهي آخر سفنه ،واختفت في ممباسا بدار السلام، بالإضافة إلى امتلاكه لبعض السنابيق الصغيرة الخاصة بالطالع والنازل ،وكان بندر رخيوت يومها حكراً عليه وهو من يديره و يزود السفن بما تحتاجه من مؤن وخلافها ثم واصل ولده عوض من بعده ثم عبدالله بن عوض بن محاد إلى أن توقفت الحركة التجارية في رخيوت أثناء حرب ظفار ومغادرة الناس رخيوت في أواخر ١٩٦٩م .

الجمارك في تاريخ بندر رخيوت

أشرف السلطان تيمور بن فيصل على بناء حصن رخيوت عند زيارته لها سنة ١٣٤٣هجرية ، فقد جلب معه عمَّال البناء من صلالة وشغل حصن رخيوت سبعة عقداء عسكر أربعة منهم من قبيلة يافع أولهم كان العقيد شائف عوض اليافعي وعقيدان من بني عمر والثالث من قبيلة العيسائي ، وقام السلطان تيمور في نفس الوقت بإعادة ترتيب أوضاع جمرك رخيوت والذي تناوب على إدارته كلٌ من عبد القوي بن صالح اليافعي وكان مقر الجمرك في منزله ،ثم عوض بن جبران اليافعي واستُئجر له (بيت مباسع) ليكون سكناً ومقراً للجمرك بحكم قربه من الفرضة ،وأخيراً علي بن محسن الزهر اليافعي إلى أواخر عام ١٩٦٦م تقريباً وكان مقر الجمرك في بيت سعيد أزروه اليافعي .

لقد رستَ العديد من السفن في بندر رخيوت والتي كانت تأتي إليها من عدة وجهات محمَّلة لوضعها ومن ثم تحمل اللبان وغيره من المولد وغيرها من المواد التي يتم تصديرها للخارج من قبل التجار كسفن أهل صور العفية والقواسم وأهل مرباط وسدح واليمن من عدن وحضرموت والمهرة وغيرها من السفن الأخرى في أثناء التجارة إلى الهند وشرق أفريقيا ومن ثم إلى اليمن كـ عدن والمكلاً والشحر والخليج و البصرة، وكان يوجد يومها في رخيوت عدد كبير من الدكاكين. ويشرف على الفرضة إلى جانب مدير الجمرك العقيد وشيخ رخيوت ، وجرت العادة فور رسو السفن في البندر يخرج إليها أمير البحر للتهنئة بسلامة الوصول ثم ينزل مالك السفينة والنوخذة ومن في معيتهم من المسافرين ويقوم المالك والنوخذة بتسليم المنافيس لمدير الجمرك والعقيد والذي يحمل إسم السفينة وإسم المالك والوجهة التي أتت منها والحمولة التي على متنها ثم يتم الإذن بإنزال الحمولة للفرضة وبعد استكماله يتم التعشير أو الجمركة على البضائع ،ويمكن لكل تاجر أو مسافر بأن يتعرف على بضاعته من خلال العلامات والرموز المتفق عليها بين التجار والمقيدة في المنافيس كماً ونوعاً، ويتولى حراسة الفرضة مجموعة من العسكر يقوم بترتيبهم العقيد لحين استكمال إجراءات التعشير والجمركة وغيرها، ويشرف أمير البحر أو أمير بندر رخيوت وهو مسعود الحنتالي ثم من تلاه على تنظيم إنزال البضائع من وإلى السفن للصادر والوارد ، إذ يقوم بتحضير العمال والسنابيق المخصصة لتنزيل البضائع واستلام (الحمَّالة) و(السنبوقية) ، والحمالة تعني أجور العمَّال والسنبوقية تعني أجرة سنابيق الطالع والنازل من وإلى الفرضة ،وبالنسبة للأجور فبعضها يتم استقطاعها كيلاً أو وزناً من ذات المواد كالرز والسكر والدقيق والتمور بحسب المعايير والأوزان المتفق عليها من قبل الحكومة والتجار والشيخ وأمير البحر، وبعض الأجور تدفع نقداً وفقاً للضوابط المحددة وبالذات على الكماليات كالصناديق والكراتين والتي تحدد أجورها وفقاً لأحجامها ووزنها وأما فيما يختص بالعشور أو الضريبة التي تأخذها الحكومة على مختلف البضائع الصادر منها أو الوارد فيحددها مأمور الجمرك سواءً من خلال النسب المئوية بعد تثمينها لتلك البضائع أو وفقاً لتقديراته الخاصة لما يأخذ على هذه البضاعة أو تلك بحسب الصلاحيات المخَّول بها من قبل الجهات التي تشرف عليه .

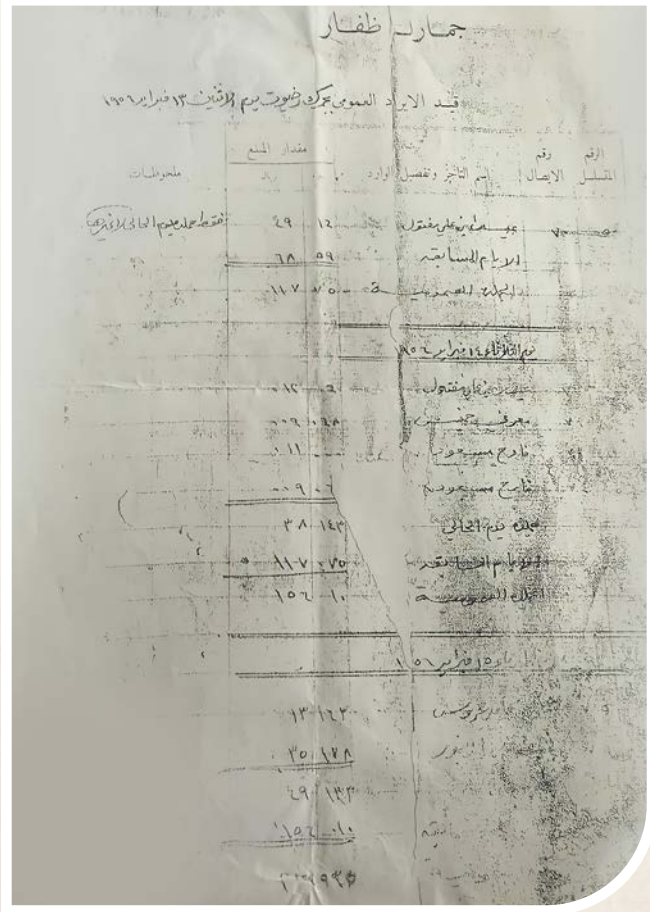

إضاءات قانونية

النقيب / يحيى بن جمعة الشرياني
رئيس قسم الشؤون القانونية *

سأتناول في هذا العدد اثنين من الأوضاع المعلقة للضرائب الجمركية والتي وردت في قانون الجمارك الموحد في الباب السابع المواد من(٦٩ إلى ٩٥) إذ تُعد الأوضاع المعلقة حالة استثنائية خاصة منحها المشرع للمستوردين بأن يقوموا بإدخال بضائعهم إلى السلطنة بدون سداد الضريبة الجمركية بحيث يكتفى بالضمانات (النقدي أو المصرفي أو المستندي) على اعتبار أن المقصد النهائي للبضائع مازال غير واضح للمستورد. وهذه النظم تنقسم إلى خمسة أنواع، هي: أولاً : البضائع العابرة (الترانزيت) ، وثانياً: المستودعات (العامة والخاصة) وثالثاً: المناطق والأسواق الحرة ، ورابعاً: الإدخال المؤقت وخامساً إعادة التصدير .

ولتنظيم الأوضاع المعلقة للضريبة الجمركية أصدر معالي وزير المالية القرار رقم: ٢٠١٨/١٧٣ بإصدار لائحة قواعد وإجراءات فسح البضائع وتعليق الضريبة الجمركية التي تعنى بتنظيم تعليق الضريبة من خلال الضمانات التي يتم تقديمها في الحالات الخمس التي نص عليها المشرع .

أول الأوضاع المعلقة البضائع العابرة (الترانزيت) وهي البضائع التي تعبر أراضي السلطنة ويكون مقصدها النهائي دولة أخرى غير السلطنة فقد سمح المشرع بهذا العبور إلا أنه اشترط أن يتم في الدوائر الجمركية المرخص لها ، كما أنه يصدر قرار يحدد الطرق والمسالك التي يتم عليها النقل بالعبور يحدد شروط النقل ، كما أعفى المشرع أصحاب البضائع من تقديم بيان تفصيلي عند الدخول من المنفذ الأول، وقد أعطى المشرع مدير عام الجمارك صلاحية إصدار الضوابط والشروط لتنظيم هذا الجانب ، وقد أصدر المدير العام القرار رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠. أما بالنسبة إلى الاجراءات الجمركية في العبور فقد وردت في المادة (٩) من قرار معالي وزير المالية المشار إليه أعلاه بتقديم المستورد أو مالك البضاعة العابرة طلب إلى مدير الدائرة الجمركية مرفقاً به إما الضمان النقدي أو الضمان المصرفي على أن يكون الضمان المصرفي ساري المفعول لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ تسجيل البيان الجمركي.

كما يجب أن تقيد البضائع العابرة في السجل الخاص بها ، وحددت المادة ١٠ من ذات القرار البيانات التي تكون في السجل ، وقد رتب القرار حكماً بتسييل الضمان الجمركي المدفوع إذا انقضت المدة المحددة للعبور دون خروج البضاعة من السلطنة مع حفظ حق الجمارك في مساءلة المستورد جزائياً عن جريمة التهريب الجمركي في حالة عدم تقديمه ما يثبت خروج البضاعة لأراضي السلطنة أما بالنسبة للمدة فيتم تحديدها في المنفذ الجمركي لكل حالة عبور ونوعية البضاعة .

أما الوضع الثاني هو المستودعات الجمركية بنوعيها العام والخاص فقد أجاز المشرع إنشاء المستودعات سواءاً في الدوائر الجمركية أو خارجها بحيث يسمح بإيداع البضائع فيها بدون سداد الضريبة الجمركية وفق الضمانات المحددة في الموافقة على الإيداع وقد حدد القرار المشار إليه أعلاه بإصدار قرار الموافقة على الإيداع في المستودعات من مدير عام الجمارك أو من يفوضه متضمناً المدة المحدد للإيداع تبدأ من تاريخ تسجيل البيان الجمركي ، ويترتب على انقضاء المدة المحددة لإيداع البضائع دون التصرف بها سواء بإعادة تصديرها أو توريدها إلى السوق المحلي و تسييل الضمانات المدفوعة لصالح الخزينة العامة بحيث تكون الضريبة الجمركية مستحقة للدولة . كما أعطى المشرع الحق للجمارك في الإشراف والرقابة الجمركية على كل المستودعات التي تكون فيها بضائع معلقة الضرائب سواء كانت للقطاع الخاص أو العام .

* دكتوراه في القانون

مصطلحات جمركية

بوليصة الشحن :

وثيقة تصدرها الشركة الناقلة وهي عبارة عن عقد نقل بين المصدّر والشركة الناقلة وتبين ميناء الشحن وميناء الوصول ووسيلة النقل وتكلفة الشحن وكيفية دفعها. وتعتبر بوليصة الشحن تأكيداً من قبل الشركة الناقلة باستلام البضاعة في عنابر السفينة، وهي أيضا عقد تملك للجهة المصدّرة إليها حيث تصف البوليصة البضاعة والجهة المرسلة إليها .

رسوم تخزين ـ أرضيات:

هي الرسوم التي تؤخذ مقابل التخزين في ساحات الميناء أو مخازنه ويدفعها المستورد أو المفوض بالتخليص على البضاعة بعد انقضاء فترة السماح المعطاة .

إجراءات التعامل مع الدبلوماسيين في المنافذ الجمركية

وفقاً لاتفاقية فيينا ١٩٦١م

الرائد / حسن بن محمد البلوشي
رئيس قسم التعاون الإقليمي والدولي .

تعد اتفاقية فيينا (١٩٦١) من الاتفاقيات المهمة التي تنظم العمل الدبلوماسي بين الدول وتبين الإجراءات والقواعد الخاصة به، كما أنها تبين حقوق وواجبات العاملين في المجال الدبلوماسي، بدءاً من دخولهم لأقاليم الدول المعتمدين لديها أثناء فترة تمثيلهم لبلدهم وحتى انتهاء تلك الفترة ومغادرتهم سواء كان عبر المطارات أو المنافذ البحرية أو البرية المختلفة.

ويثور التساؤل لدى البعض عن ماهية الإجراءات الخاصة للتعامل مع الدبلوماسيين والطرود والحقائب الدبلوماسية أو الأمتعة الشخصية التي ترد لهم أو بصحبتهم في أثناء عبورهم للدائرة الجمركية في كافة المنافذ.

وقبل البدء في الإجابة على ذلك التساؤل، فإنه من الأهمية بمكان بيان المقصود بالشخص أو العضو الدبلوماسي.

وبالرجوع الى المادة الأولى من الاتفاقية فإن مدلول أعضاء الطاقم الدبلوماسي يشمل أعضاء طاقم البعثة الذين لهم الصفة الدبلوماسية على النحو التالي:

- (الممثل الدبلوماسي) يشمل رئيس البعثة أو أي عضو من الطاقم الدبلوماسي للبعثة.
- (الطاقم الإداري والفني) يشمل أعضاء طاقم البعثة الذين يقومون بأعمال إدارية أو فنية في البعثة.

وحول الإجراءات الخاصة للتعامل مع الدبلوماسيين عند عبورهم للمنافذ الجمركية، فإن تلك الإجراءات تنقسم إلى قسمين:

١: التفتيش الجمركي اليدوي.

٢: الكشف الآلي والاشعاعي.

أولاً: إجراءات التفتيش الجمركي اليدوي الخاصة بكل من :

١. رؤساء البعثات من السفراء.

٢. الأعضاء الدبلوماسيين المعتمدين وعائلاتهم المقيمين معهم (الزوجة والأبناء).

٣. الملحقين التجاريين والاقتصاديين والعسكريين والثقافيين وعائلاتهم المقيمين معهم (بشرط أن يكونوا من غير مواطني الدولة أو المقيمين فيها).

٤. الطرود والحقائب الدبلوماسية والأمتعة الشخصية التي ترد للبعثات الدبلوماسية أو لأعضائها أو تلك التي ترد بصحبة الطاقم الدبلوماسي ومن في حكمهم.

وعليه فإن الحالات المذكورة أعلاه تتمتع بالحصانة الدبلوماسية وهي معفية إعفاء تام من التفتيش الجمركي اليدوي مع ضرورة أن يكون لدى العضو الدبلوماسي بطاقة إقامة دبلوماسية وابرازها لموظفي الجمارك .

* ماجستير في القانون

– وفي كل الأحوال يمنع على موظفي الجمارك فتح أو حجز حقائب الهيئة الدبلوماسية التي بها مستندات دبلوماسية أو أشياء واردة للاستعمال الرسمي أو بها علامات مميزة خارجية تبين طبيعتها، واستثناء على ذلك فإن هناك بعض الحالات التي يجوز فيها فتح الحقيبة الدبلوماسية للتفتيش اليدوي استناداً للمادة ٣٦ من الاتفاقية وهي:

١. وجود أسباب جدية ودلائل اشتباه قوية أو قرائن واضحة بوجود مواد ممنوعة أو مقيدة في الطرود والحقائب والأمتعة الواردة.

٢. توفر معلومات مسبقة مؤكدة تفيد بأن لدى الأعضاء المشار إليهم في أولاً أو بمحتويات الطرود والحقائب والأمتعة الشخصية مواد ممنوعة أو مقيدة.

وفي الأحوال التي يتقرر فيها التفتيش اليدوي للأعضاء الدبلوماسيين والطرود والحقائب الدبلوماسية والأمتعة الشخصية التي ترد للهيئة الدبلوماسية، فإن على موظفي الجمارك إشعار مدير الدائرة الجمركية بذلك مع بيان الأسباب التي تتطلب منه القيام بذلك الإجراء، وفي هذه الحالة لا يجوز إجراء الكشف إلا بحضور الممثل الدبلوماسي أو من ينتدبه.

وقد يتساءل البعض عن جوازية القبض أو الحجز على الشخص الدبلوماسي في الأحوال التي يثبت فيها ارتكابه لمخالفة جمركية؟

وهنا نقول بأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال القبض أو الحجز على الدبلوماسي استناداً لنص المادة(٢٩) من الاتفاقية والتي تنص على أن « لشخص الممثل الدبلوماسي حرمة، فلا يجوز بأي شكل القبض عليه أو حجزه، وعلى الدولة المعتمد لديها أن تعامله بالاحترام اللازم له، وعليها أن تتخذ كافة الوسائل المعقولة لمنع الاعتداء على شخصه أو على حريته أو على اعتباره جزء في حال ضبط العضو الدبلوماسي ».

ثانياً : إجراء الكشف الآلي والإشعاعي

يجوز لموظف الجمارك إجراء الكشف الآلي والاشعاعي على ما يلي:

١. الطرود والحقائب الدبلوماسية والأمتعة التي ترد للهيئة الدبلوماسية.

٢. الطرود والحقائب والأمتعة الشخصية التي ترد بصحبة أطقم الهيئة الدبلوماسية.

وهذا الكشف الذي يجريه موظف الجمارك على الحالتين السابقتين هو فحص أمني لضمان عدم دخول المواد الممنوعة والخطرة إلى البلد وكذلك لمنع الصعود بها الى الطائرة في حالة المغادرة.

الإعفاءات الدبلوماسية من الضريبة الجمركية

يعفى من الضرائب «الرسوم» الجمركية بشرط المعاملة بالمثل كل ما يرد للهيئة الدبلوماسية وأعضائها ويشمل ذلك ما يلي:

١. ما يستورد للاستعمال الرسمي للهيئة الدبلوماسية بما في ذلك الأجهزة والمعدات والأثاث ووسائط النقل وكل ما تتطلبه طبيعة عملها.

٢. ما يستورد للاستعمال الشخصي للعضو الدبلوماسي، من أثاث وأمتعة وأدوات شخصية ووسائط نقل خاصة بهم.

– إجراءات الإعفاء من الضريبة الجمركية:

١. يتم تخليص المواد والأمتعة التي ترد للهيئة الدبلوماسية بتنظيم بيان جمركي.

٢. تستثنى الهيئة الدبلوماسية من إرفاق الفواتير أو شهادات المنشأ.

٣. أن تكون الكميات الواردة متناسبة مع حاجة الهيئة الدبلوماسية أو أعضائها من الأثاث والأمتعة والأدوات المنزلية ذات الاستخدام الشخصي.

٥. يمنع التصرف أو التنازل عن الأصناف التي أُعفيَت بغير الغاية التي أعفيت من أجلها قبل انقضاء (٣ سنوات) من تاريخ الفسح.

٦. يجوز التصرف في السيارات المعفاة قبل انقضاء ثلاث سنوات في الحالات الآتية:

١/٦. انتهاء مهمة العضو الدبلوماسي المستفيد من الإعفاء.

٢/٦. تعرض السيارة لحادث يجعلها غير ملائمة للاستعمال بناء على تقرير من الإدارة العامة للمرور.

٣/٦. البيع من عضو دبلوماسي لعضو آخر يستفيد من الإعفاء بالإعفاء.

UNITED NATION
اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية
VIENNA CONVENTION ON DIPLOMATIC RELATIONS
DONE AT VIENA ON 18 APRIL 1961
Frohe Weihnachten

الرائد / علي بن عبدالله الكاسبي
إدارة العلاقـــــات العامـــــة

الجمارك العمانية .. تطورات متلاحقة

يشهد القطاع الجمركي في سلطنة عمان تطورًا ملموسًا، تجسد ذلك في تسهيل الإجراءات والعمليات الجمركية والارتقاء بمستوى الخدمات الجمركية المقدمة للمجتمع التجاري وخدمة كافة فئات المجتمع عبر مختلف المنصات التي تعمل عليها شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك من خلال تحسين منظومة العمل والأداء وتسهيل الإجراءات والعمليات إلى رقميةٍ عبر نظامٍ إلكتروني شامل.

يعدُ المرفق الجمركي ضمن المنجزات الوطنية التي تحققت لاعتباره مرفقًا فاعلاً ومساهمًا في تعزيز الأنشطة الاقتصادية والتجارية وصمام أمان في الحفاظ على صحة وسلامة المجتمع، إذ تعمل شرطة عمان السلطانية من خلاله على تطبيق مجموعة من الاجراءات الأمنية الجمركية في مختلف المنافذ القانونية، برًا وبحرًا وجوًا، للتصدي لأي محاولات إدخال مواد لا تتفق مع مواصفات ومقاييس أنظمة الدولة، ويأتي ذلك في إطار الجهود التي تضطلع بها الكوادر البشرية العاملة في الإدارة العامة للجمارك والمؤهلة بالمعارف القانونية التي تمكنهم من أداء واجبهم الوطني والمجتمعي.

وقد بدأت ملامح تكون هذه المرحلة بدعم من الحكومة الرشيدة لتعزيز منظومة القطاع الجمركي في سلطنة عمان ليصبح في مصاف الجمارك العالمية، وظهر هنا جليًا المتابعة الحثيثة للقيادة العامة لشرطة عمان السلطانية، برسم خُطط واضحة المعالم لتنفيذ مشروع جمركي يتوافقُ مع التطورات المتلاحقة التي يشهدُها قطاعُ الجمارك العالمي من أجل تسهيل منظومة عمل المُرفق الجمركي في سلطنة عمان، وتماشيًا مع التوسع في الموانئ البحرية والمطارات لتعزيز التعامل مع جمارك دول الإقليم والعالم.

وتعزز ذلك التطور بإطلاق نظام بيان الذي يرتبط مع العديد من الجهات المتصلة بالعمل الجمركي لتسهيل التجارة، وتحديث منظومة المخاطر القائمة على تقليل عمليات التفتيش الجمركي والاعتماد على المعلومات وأجهزة التفتيش المتطورة، التي أدخلت في مختلف المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية.

إن المتتبع لنظام التكامل الإلكتروني الجمركي في تقديم الخدمات والتسهيلات الإلكترونية للمجتمع التجاري وغيرهم ممن لهم علاقة مباشرة وغيرها، سيجد إسهاماته واضحة المعالم من خلال الحصولِ على الخدمات إلكترونيًا دون الحاجة إلى مراجعة الإدارة العامة للجمارك أو منافذ الجمارك المختلفة، واتضح ذلك جليًا أثناء التعامل مع مستجدات جائحة كورونا (كوفيد ١٩) من خلال استمرار عمل هذه المنظومة الجمركية دون توقف في إجراءات الاستيراد والتصدير وإدامة دورها إلكترونيًا.

وتجسد هذا العمل في إطلاق الإدارة العامة للجمارك عدد من المبادرات الجمركية لخدمة المجتمع التجاري، وتسهيل حركة البضائع، وتدفق السلع بين سلطنة عمان ومختلف دول العالم، ومن أبرز تلك المبادرات إطلاق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الذي بدوره يعزز الثقة بين الجمارك والقطاع الخاص وتدشين خدمة التخليص المسبق التي تتيح للتاجر تخليص بضائعه قبل وصولها إلى وجهتها المحددة في سلطنة عمان.

إلى جانب مبادرة الممر الجمركي الآمن التي تُسهّل من عملية ربط المنافذ البحرية والجوية بالمناطق الحرة والمستودعات الجمركية، وتفعيل نظام النقل البري الدولي (التير) الذي يسمح بحرية انتقال البضائع من دولة إلى أخرى وفق إجراءات سهلة، بالإضافة إلى مبادرة المخلص الجمركي الحر الذي يتيح المجال للمواطن العماني المنافسة في أنشطة التخليص الجمركي، كما دُشنت بوليصة الشحن الجوي التي تمكّن الناقل من تقديم وثائق الشحن الجوي إلكترونيًا.

إلى جانب هذا ، حُددت معايير قائمة بالممرات الجمركية الآمنة المتمثلة في ربط ميناء الدقم بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وربط ميناء صلالة بمطار صلالة، وما بين المستودعات الاستثمارية معلقة الضريبة الجمركية، الأمر الذي يسمح للمستورد باستلام البضاعة ونقلها إلى تلك المستودعات دون دفع رسوم الجمارك حتى استخدام تلك البضاعة والتصرف بها.

مع اكتمال منظومة العمل الجمركي في سلطنة عمان التي لامست احتياجات المجتمع التجاري من تسهيل للإجراءات والتعامل مع نقل البضائع عبر مختلف الموانئ ؛ تسعى شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك للمساهمة في تحقيق الرؤية الوطنية المستقبلية ٢٠٤٠م من خلال العمل الدؤوب والمستمر بمساهمة مقدرة من كوادر بشرية مدربة علميًا وعمليًا في كافة المنافذ الجمركية القانونية، والحرص على تنفيذ مختلف هذه الإجراءات بفعالية قصوى، لتكون الجمارك العمانية محورًا رئيساً في تسهيل مهمة المتعاملين معه، وتحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية في العام القادم .

المناطق الحرة وأهميتها الاقتصادية

الملازم أول مهندس / حاتم بن محمد البريكي
إدارة الشـــــؤون الجمركيـــــة

تُعد المناطق الحرة أحد أهم الخيارات اللوجستية التي تقوم بها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي لما لها من تهيئة مناخ لوجستي اقتصادي يزخر بالامتيازات والتسهيلات التي ينشدها رواد الأعمال والمستثمرين، بحيث توفر المناطق الحرة بيئة استثمارية آمنة خالية من التعقيدات والبيروقراطية لتدفق السلع والبضائع بكل سهولة ويسر، فما هي المناطق الحرة؟.

تعريف ونشأة المناطق الحرة

تنشأ المناطق الحرة بالأداة القانونية لكل دولة وتحدد القواعد والشروط والاجراءات الجمركية الخاصة بها بقرار من الوزير أو الجهة المختصة ، وتعرف على أنها جزء من أراضي الدولة تمارس فيه الأعمال التجارية أو الصناعية أو اللوجستية بموجب الأنظمة والتسهيلات الخاصة بها ، ولا تخضع للضرائب البضائع الداخلة إليها أو المعاد تصديرها منها للإجراءات المعمول بها للبضائع الأخرى ، ولأهمية المناطق الحرة فقد تناولها قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون في بابه السابع الخاص بالأوضاع المعلقة في مواده المادة (٧٧) الى (٨٨) ونظم بها جميع المعاملات والإجراءات المتعلقة بها .

المناطق الحرة في السلطنة

زاد اهتمام الدول والحكومات بأهمية المناطق الحرة في الاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت الدول تلجأ إليها على اختلاف إمكاناتها الاقتصادية لما تقدمه من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية والجمركية، بهدف دفع ورفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنمية صادراتها ، وتوفير فرص العمل وزيادة إيراداتها من العملة الأجنبية ، مما ينجم عن ذلك زيادة ترابط الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر .

وفي هذا المجال أطلقت سلطنة عمان سلسلة من الحوافز الاقتصادية أمام المستثمرين الأجانب في مناطقها الحرة على اعتبار أن المناطق الحرة بوابة مفتوحة لجذب الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية عبر ما تقدمه من حوافز ومزايا وتسهيلات للمشاريع المقامة بها، لذلك فإن الحكومة تولي المناطق الحرة أهمية كبيرة، وبناء على ذلك تأسست الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة في أغسطس ٢٠٢٠م بموجب المرسوم السلطاني (١٠٥/٢٠٢٠) حيث تتولى هذه الهيئة الإشراف على أربعة مناطق وهي (المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمنطقة الحرة بالمزيونة والمنطقة الحرة في صلاله والمنطقة الحرة في صحار) .

مزايا المناطق الحرة

جمركياً تعامل المناطق الحرة على أنها إقليم خارج الدولة وجميع البضائع الواردة إليه معفية من الضريبة الجمركية والضرائب الأخرى ولكن هنالك العديد من المزايا الأخرى التي تقدمها إدارة هذه المناطق لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين وهي :

١- التملك الاجنبي بنسبة ١٠٠٪
٢- الإعفاء من رسوم الاستيراد والتصدير
٣- عدم وجود حد أدنى لرأس المال
٤- إعفاء من الضرائب لمدة تصل حتى ٣٠ عام
٥- توفير نظام المحطة الواحدة
٦- الإعفاء من ضريبة الدخل للأفراد
٧- تزويدها بمرافق وخدمات ذات طراز عالٍ وتشمل مكاتب ومخازن بالإضافة إلى قربٍ الموانئ الذي يضمن انسيابية سلاسل الإمداد
٨- الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وسنغافورة والاتفاقيات الأخرى.

دور شرطة عمان السلطنة في تسهيل الإجراءات بالمناطق الحرة

تقدم شرطة عمان السلطانية ممثلة بالإدارة العامة للجمارك العديد من الخدمات الالكترونية والتسهيلات والمبادرات التي تسهم في خدمة المجتمع التجاري وتنشيط حركة التبادل التجاري بين موانئ سلطنة عمان ودول العالم، مما أدى إلى تقليل الوقت وتوفير الجهد والمال على شركات الاستيراد والتصدير، وعزز مكانة سلطنة عمان لوجستياً في المنطقة وعمل على تنشيط حركة الاستيراد المباشر وتشجيع المستثمرين لاستغلال موانئ سلطنة عمان ، إذ تتمحور تلك المبادرات والتسهيلات في الآتي: -
- التخليص المسبق للبضائع قبل وصولها لأرض الوطن
- إطلاق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد.
- السماح بإنشاء المستودعات الجمركية الاستثمارية ملعقة الضرائب الجمركية.
- إطلاق مبادرة الممر الجمركي الآمن للشحن بين الموانئ والمناطق الحرة والمستودعات الاستثمارية.

اللوجستيات

المفهوم والواقع

النقيب / أبو بكر بن سالم المعشني
إدارة جمارك محافظة ظفار

أصل الكلمة والتعريف:

يعود أصل الكلمة إلى اللغة الإغريقية القديمة وتأتي من كلمة لوجوس وتعني (نسبة، حساب، سبب، خطاب).

وقد انتقل استخدام الكلمة من حاجة الجيش إلى التزود بالإمدادات خلال تحركهم من قواعدهم إلى المواقع إلى المجال الاقتصادي.

في عام ١٩٩١ م عرّف مجلس إدارة السّوقيّات (اللوجستيات) وهي منظمة تجارية أسست في الولايات المتحدة الأمريكية عرفتها بأنها "عملية التخطيط والتنفيذ والتحكم بالتدفق والتخزين الضروري المؤثر للبضائع والخدمات والمعلومات المتعلقة من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك من أجل إرضاء متطلبات المستهلك" وبذلك حصرت هذه المنظمة تعريف السّوقيات أو (اللوجستية) بمجال الأعمال. بينما عرفها معجم أوكسفورد للغة الإنكليزية بأنها: "فرع من العلوم العسكرية تختص بتدبير ونقل والحفاظ على المواد، الأفراد والوسائط."

في اللوجستية العسكرية يحدد الخبراء كيف ومتى ستنقل الموارد إلى الأماكن التي يحتاجونها و في العلوم العسكرية التحكم في إيصال الموارد هو أمر حاسم في استراتيجية المعركة بما أن القوات المسلحة لا تستطيع الصمود بدون الطعام، الوقود والذخيرة، إضافة ما يمكن تزويده من خلال التدفق.

فَنُّ السّوْقِيّات أو اللوجستية (بالإنجليزية Logistics) هو فن وعلم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى كالمنتجات والخدمات وحتى القوى البشرية من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك. ومن الصعب أو حتى من المستحيل إنجاز أية تجارة عالمية أو عملية (استيراد ـ تصدير) نقل للمواد الأولية أو المنتجات وتصنيعها دون دعم لوجستي احترافي.

عناصر اللوجستيات:

تتضمن اللوجستيات:

- تجميع المعلومات
- النقل
- الجرد
- التخزين
- المعالجة المادية والتغليف (الصندقة).

أهداف اللوجستيات

أهداف اللوجستيات بحسب ج.س. بكور و هـ. بوكان يمكن أن يعبر عنها بالتالي:

- على المدى القصير :

هي تحسين التدفق المادي من المنبع إلى المصب وهذا يؤدي إلى تعريف برامج الشراء والإنتاج، برمجة الشحنات، تنظيم خدمات ما بعد البيع وتوزيع قطع الغيار، استمرارية العمليات من خلال إنشاء خطة صيانة.

- على المدى المتوسط:

في أفق خطط العمل والميزانيات تهدف اللوجستية إلى:

- تحديد الإجراءات التي تتحكم في التكاليف اللوجستية للخدمات التي اختارت الشركة تطويرها؛

على سبيل المثال: إذا قررت الشركة تنفيذ عملية الإنتاج وفقا لمبدأ التمايز المؤجل، فمن المفترض أن اللوجستية تساعد على فهم وتحسين كافة بارامترات الإنتاج والتخزين المعنية من هذا النوع من التنظيم.

- تقديم المشورة للمستوردين لتمكينهم من اختيار العمليات التي يجب أن تضمنها الشركة بنفسها والتي لها مصلحة في تفويضها بالتعاقد مع شركات متخصصة.

مثال: هل ينبغي أن نضمن خدمة ما بعد البيع للعملاء؟ أو من الأفضل الاستعانة بمصادر خارجية؟

- الإسهام بشكل كبير في تحقيق الاستفادة المثلى من الاستثمارات أو من رأس مال الشركة.

- على المدى الطويل:

على المنظور طويل الأجل، فإن الغرض من الخدمات اللوجستية هو:

- مساعدة المنظمة على السيطرة على التعقيد، وعدم اليقين من الآجال والتأخير الناتج عن تعدد المنتجات والأسواق.
- تحديث مستمر لمعرفة الأثر الذي يكون للوجستية على تكاليف تشغيل العملاء والمنظمة.
- منح المنظمة - عند الاقتضاء - ميزة تنافسية من خلال تقديم خدمات لوجستية أفضل وأكثر ملائمة لعملائها.

قطاع اللوجستيات في سلطنة عمان

تتطلع استراتيجية عمان اللوجستية رؤية عمان المستقبلية ٢٠٤٠م إلى أن يصبح القطاع ثاني أكبر مساهم اقتصادي في البلاد ونما قطاع الخدمات اللوجستية في عُمان بنسبة ٨٪ في عام ٢٠١٨، مما أدى إلى خلق أكثر من ٣٥٠٠ فرصة عمل.

- ساهم قطاع الخدمات اللوجستية بنسبة ٣,٧٥٪ في الاقتصاد الوطني.
- في عام ٢٠١٩ ، صدرت سلطنة عمان منتجات بقيمة ٥٦,٦ مليار دولار أمريكي إلى أكثر من ١٤٠ دولة.
- تقدمت سلطنة عمان في مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي حيث تحتل حاليًا المرتبة ٤٣.
- تحتل سلطنة عمان المرتبة ١٤ عالمياً من حيث القدرة التنافسية والرابعة من حيث أساسيات الأعمال في مؤشر أجيليتي للأسواق الناشئة للخدمات اللوجستية لعام ٢٠٢١.
- تهدف سلطنة عمان إلى أن تصبح مركزًا لوجستيًا عالميًا بحلول عام ٢٠٤٠

أهم ضبطيات

المنافذ الجمركية لعام ٢٠٢١م ومـوادّها القـانـونـيـة ومسؤوليتها الجزائية

مخدر الماريجوانا

جمارك البريد المركزي تحبط عملية تهريب كمية من مخدر الماريجوانا كانت مخبأة في طرد بريدي وتم ضبط المتهم بالتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات.

التهريب

المادة ٥/١٤٣ من قانون الجمارك الموحد (عدم التصريح في الدائرة الجمركية عن البضائع الواردة أو الصادرة دون بيان حمولة (منافست) ويدخل في ذلك ما يصطحبه المسافرون من بضائع ذات صفة تجارية).

المادة ٦/١٤٣ من قانون الجمارك الموحد (تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج الدائرة الجمركية دون التصريح عنها).

العقوبة

-المادة ١/١٤٥ (إذا كان محل التهريب بضاعة تخضع لضرائب «رسوم» جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة «الرسوم» الجمركية المستحقة ولا تزيد على مثلي قيمة البضاعة والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين).

- المادة ٥/١٤٥ (مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها).

المشروبات الكحولية

ضبطت جمارك الوجاجة عملية تهريب أكثر من ٣٩٥٠٠ زجاجة من المشروبات الكحولية كانت مخبأة بإحكام في أجزاء مختلفة من المركبة.

التهريب

المادة ٧/١٤٣ من قانون الجمارك الموحد (اكتشاف بضائع غير مصرح عنها في إحدى الدوائر الجمركية موضوعة في مخابئ بقصد إخفائها أو في فجوات أو فراغات لا تكون مخصصة عادة لاحتواء مثل هذه البضائع).

العقوبة

-المادة ١/١٤٥ (إذا كان محل التهريب بضاعة تخضع لضرائب "رسوم" جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة "الرسوم" الجمركية المستحقة ولا تزيد على مثلي قيمة البضاعة والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين).

- المادة ٥/١٤٥ (مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها).

أهم ضبطيات | المنافذ الجمركية بالسلطنة ٢٠٢١م

مخدر القات

تمكن رجال الجمارك بقسم جمارك منفذ المزيونة من إحباط عملية تهريب كميات كبيرة من مخدر القات، حيث بلغت الكمية المضبوطة أكثر من ١٥٤٢ رزمة كانت مخبأة في قاعدة المقطورة عبر تجويف مصمم خصيصاً لأغراض التهريب .

التهريب

- المادة ٧/١٤٣ من قانون الجمارك الموحد (اكتشاف بضائع غير مصرح عنها في إحدى الدوائر الجمركية موضوعة في مخابئ بقصد إخفائها أو في فجوات أو فراغات لا تكون مخصصة عادة لاحتواء مثل هذه البضائع).

العقوبة

- المادة ١/١٤٥ (إذا كان محل التهريب بضاعة تخضع لضرائب "رسوم" جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة "الرسوم" الجمركية المستحقة ولا تزيد على مثلي قيمة البضاعة والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين).
- المادة ٥/١٤٥ (مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها).

بضاعة لم يتم الإفصاح عنها (التهرب الجمركي)

جمارك ميناء صحار تضبط مجموعة مختلفة من البضائع المقيدة والبضائع الممنوعة وبضاعة لم يتم الإفصاح عنها بقصد التهرب الضريبي.

التهريب

- المادة ٥/١٤٣ من قانون الجمارك الموحد (عدم التصريح في الدائرة الجمركية عن البضائع الواردة أو الصادرة دون بيان حمولة (منافست) ويدخل في ذلك ما يصطحبه المسافرون من بضائع ذات صفة تجارية).

العقوبة

- المادة ٢/١٤٥ (أما السلع الأخرى، تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة "الرسوم" الجمركية المستحقة ولا تزيد على قيمة البضاعة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين).
- المادة ٥/١٤٥ (مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها).

مداهمة

إدارة التحري وتقييم المخاطر تداهم عدداً من المواقع للعمالة الوافدة والتي تقوم بتخزين وبيع السجائر المقيدة والممنوعة ومشتقات التبغ، نتج عنها ضبط أكثر من ٧٥٣٠٠ صندوق سجائر و٩٩٠٠ كيلوجرام من مشتقات التبغ.

التهريب

-المادة ١٢/١٤٣ من قانون الجمارك الموحد (نقل البضائع الممنوعة أو المقيدة أو حيازتها دون تقديم إثباتات تؤكد استيرادها بصورة نظامية).

العقوبة

- المادة ١/١٤٥ (إذا كان محل التهريب بضاعة تخضع لضرائب "رسوم" جمركية مرتفعة، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مثلي الضريبة " الرسوم" الجمركية المستحقة ولا تزيد على مثلي قيمة البضاعة والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين).

- المادة ٥/١٤٥ (مصادرة البضائع محل التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها).

المقدم حمود بن سيف الرحبي
مدير جمارك محافظة مسندم

دور شرطة عمان السلطانية

في دعم الإستراتيجية الشاملة للتنمية الإقتصادية في محافظة مسندم ٢٠٤٠م

تزخر محافظة مسندم بمجموعة من المقومات الاقتصادية والسياحية نظراً لموقعها الاستراتيجي المتفرد بحكم تربعها على واحدٍ من أهم الممرات البحرية العالمية ألا وهو مضيق هرمز الذي تمخر عبابه ناقلات النفط العملاقة والسفن التجارية والسياحية التي تعزز التبادل التجاري الإقليمي والدولي بين دول الخليج العربي والعالم الخارجي، وتحظى المحافظة باهتمام بالغ وسخي من الحكومة الرشيدة تتمثل في حزم من الحوافز والتسهيلات والإعفاءات التي تسعى إلى المساهمة في جلب رؤوس الأموال الخارجية والداخلية وبما يتوافق مع رؤية عمان المستقبلية ٢٠٤٠م، وقد تم إنشاء مكتب لمتابعة تنفيذ استراتيجية مسندم لدعم الرؤية ودراسة وتنظيم الخطط الاقتصادية بالشراكة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع التجاري بالمحافظة.

المشاريع المستقبلية :

وفي إطار الاهتمام السامي لمولانا جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه بشأن تطوير محافظة مسندم، صدر بيان مجلس الوزراء الموقر بالتوجيه بإنشاء فرع لجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بالمحافظة وبناء منظومة متكاملة للمخزون الاستراتيجي بما يحقق الأمن الغذائي والدوائي ، وكذلك تحويل ميناء خصب التجاري الى منطقة لوجستية وتوفير الخدمات والمرافق والتسهيلات لتنشيط الاستيراد والتصدير وفتح خطوط مباشرة للتصدير وكذلك إنشاء مناطق إقتصادية سياحية تكون بمثابة المحرك للاستثمارات السياحية للمحافظة ومنشط للحراك اللوجستي المرتبط بها وإشهار منطقة محاس كمنطقة اقتصادية بهدف تنظيم وتعزيز نمو الصناعات الخفيفة والمتوسطة والتخزين بما يدعم الحركة التجارية وإعادة التصدير في ميناء خصب التجاري، ومن المشاريع الحيوية التي يجري العمل عليها في المحافظة هي استكمال الإجراءات اللازمة لتطوير ميناء خصب ودعوة المستثمرين لإنشاء شركة طيران برمائي ، وكذلك استكمال المناقصة المتعلقة بطريق دبا ليما خصب ، والسماح للأفراد بتشغيل مركباتهم الخاصة لتوفير خدمة النقل عبر التطبيقات الذكية ومشروع تطوير ميناء الصيد البحري بولاية دبا إلى جانب إنشاء حديقة عامة ومرافق خدمية بشاطئ بصة بولاية خصب .

دور شرطة عمان السلطانية

ويأتي دور شرطة عمان السلطانية متناغما مع متطلبات الرؤية الوطنية المستقبلية ٢٠٤٠م وتعزيزاً للاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية لمحافظة مسندم ومتكاملاً مع الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الحكومية في المحافظة ، إذ تضطلع شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك بدور حيوي ومهم يتمثل في تقديم التسهيلات المتعلقة بإعفاء

مواطني المحافظة من الضريبة الجمركية ، كما تم تحديد المواد المستهدفة بالإعفاء من الضريبة الجمركية المستحقة على المشاريع السياحية التي تنشأ في المحافظة ، وتطوير نافذة لتقديم طلب الإعفاءات المشار اليها عبر نظام بيان الإلكتروني وقامت الإدارة العامة للجمارك بشرطة عمان السلطانية بتصميم دليل للاستفادة من هذه الخدمات ، كما أنجز أكثر من ١٧٠٠٠ ألف معاملة جمركية في المحافظة عبر نظام بيان الإلكتروني خلال العام المنصرم ٢٠٢٠م ، وتم تقديم الخدمات والدعم اللآزم لتدشين عدد ٣ مستودعات معلقة الضريبة الجمركية لتخزين وإعادة تصدير البضائع بالتعاون مع رجال الأعمال بالمحافظة ، وتعكف الإدارة العامة للجمارك بشكل مستمر على تطوير خدماتها وتقديم المبادرات والتسهيلات وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير للمجتمع التجاري ومن هذه المبادرات مبادرة التخليص المسبق ، وخدمات المستودع الاستثماري والمستودعات الجمركية معلقة الضريبة ، والتخليص عن بعد ، وخدمة التفتيش الجمركي في مقار الشركات ، والتصاريح والإفراجات الإلكترونية عبر النافذة الإلكترونية الواحدة بالتكامل مع جهات القيد – والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات والمبادرات الإلكترونية المتطورة .

الإعفاءات المقدمة للمواطنين والمجتمع التجاري المحافظة :

- الإعفاء من الضريبة الجمركية.
- إعفاء المشاريع السياحية التي تنشأ في المحافظة.
- الإعفاءات المتعلقة برسوم الإنتفاع بالأراضي في منطقة محاس الصناعية.

برنامج مراقبة الحاويات العالمي

النقيب / يوسف بن أحمد البلوشي
المنسق الوطني لبرنامج مراقبة الحاويات العالمي

أُطلق برنامج مراقبة الحاويات (CCP) عام ٢٠٠٤م، بشراكةً بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة الجمارك العالمية (WCO). وفي عام ٢٠١٥م، وقّع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضًا مُذكرة تفاهم بهدف الشراكة مع منظمة الطيران الدولي المدني (الإيكاو). ويُعدّ هذا البرنامج أحد أكبر البرامج العالمية التي يُنظمها المكتب؛ فمع نهاية عام ٢٠٢١م، أصبح يُنفذ في أكثر من ٧٠ دولةً حول العالم.

أهداف وميزات البرنامج :

تتمثل مهمة برنامج مراقبة الحاويات في تعزيز قدرات الأفراد في الدول التي تسعى لتطوير عمليات إدارة المخاطر، وتعزيز أمن سلسلة التوريد، وإدارة الحدود في المنافذ البحرية والجوية والموانئ الجافة ومحطات السكك الحديدية ومعابر الحدود البرية، وذلك بهدف منع تهريب السلع والبضائع غير المشروعة، ومنع حدوث الجرائم المُنظمة والعمليات الإرهابية، وتعزيز تيسير التجارة.

يهدف برنامج مراقبة الحاويات إلى تعزيز الوضع الصحي والأمني والاقتصادي للدول والأفراد في جميع أنحاء العالم.

وتتمثل أهمية هذا البرنامج في بناء قدرات موظفي الجمارك من أجل زيادة الرقابة الأمنية على حدودها لتسهيل الحركة التجارة ومكافحة التهريب ، كما يساعد هذا البرنامج في الحصول على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالحاويات التي تستخدم لنقل البضائع الممنوعة، الأمر الذي يساعد موظفي الجمارك على استهدافها وإخضاعها للتفتيش اليدوي الدقيق.

منهجية البرنامج :

تكمن الفكرة الجوهرية لبرنامج مراقبة الحاويات في إنشاء وحدات متخصصة لمراقبة عمليات الشحن الجوي والبحري ("PCUs" و "ACCUs" والمُشار إليهما هنا بـ "الوحدات") في عدد من الموانئ والموانئ الجافة ومعابر الحدود البرية ومحطات السكك الحديدية والمطارات المختارة، بناءً على طلب الدول المُشاركة في البرنامج. بحيث تُزوّدُ هذه الوحدات بموظفين من الجمارك بشكلٍ رئيس، غير أنه يُمكن أن يوجد فيها أيضًا أفرادٌ وضبّاطٌ من الشرطة أو أي وحدة من وحدات إنفاذ القانون في بعض الدول المُشاركة. ويتلقى العاملون في هذه الوحدات برامج تدريبية مُتخصصة، إضافة إلى التوجيه والإرشاد، وتُوفر لهم الأدوات والمعدّات التي تمكنهم من أداء عملهم بالشكل المطلوب .

السياق الوطني :

تُعد سلطنة عُمان أول دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تنضمُ إلى برنامج مراقبة الحاويات؛ إذ كان ذلك في عام ٢٠١٦م. ومنذ أن افتتحت أولى وحداتها في ميناء صحار في عام ٢٠١٧م، وسّعت سلطنة عمان نطاق مُشاركتها من خلال افتتاح وحدتيْن إضافيتين في كل من ميناء صلالة ومطار مسقط الدولي، اللتيْن افتتحتا في شهري نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠٢٠م على التوالي، ويجري العمل على انشاء وحدة جديدة بميناء الدقم والتي من المتوقع افتتاحها خلال هذا العام. ويُنفّذ برنامج مراقبة الحاويات في سلطنة عُمان عن

طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع الإدارة العامة للجمارك بشرطة عُمان السلطانية. جذب هذا البرنامج اهتمام المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، اللاتي طلبنَ مزيدًا من المعلومات عنه، ومن المتوقع أن ينضممنَ إليه في عام ٢٠٢٢م.

التحديات والمخاطر :

تقع سلطنة عُمان على الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتشترك في حدودها البرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة بطول ٢٥٠ ميل، ومع المملكة العربية السعودية بطول ٤٢٠ ميل، ومع اليمن بطول ١٧٩ ميل. وتملك سلطنة عُمان ساحلًا طويلًا يبلغ طوله ١٩٦٧ ميل، تجري من خلاله أنشطةٍ بحرية تجاريةٍ تقليدية من إيران وباكستان.

مواقع وحدات مراقبة الحاويات

أمثلة على الضبطيات لعام ٢٠٢١م :

تُمثّل الصور عددًا من الضبطيات التي رصدتها وحدات مراقبة الحاويات في صُحار وصلالة ومسقط خلال العام ٢٠٢١م.

الفوائد المتحققة للبرنامج :

١. سهولة تبادل المعلومات والاطلاع على ضبطيات الدول الأخرى، والتعرف على طرق وأساليب التهريب الحديثة.
٢. تسهيل حركة التجارة والتقليل من نسبة التفتيش.
٣.حماية مصادر الدخل والاقتصاد الوطني.
٤.استهداف البضائع الخطرة والمغشوشة والحد من دخولها البلد.
٥. تأمين الحدود.
٦.الحصول على معلومات مثرية لقاعدة البيانات الاستخباراتية.
٧. الاطلاع على خبرات الدول الأخرى.
٨.توفير تقارير سنوية بناء على الإحصائات المقدمة من الدول الأعضاء.

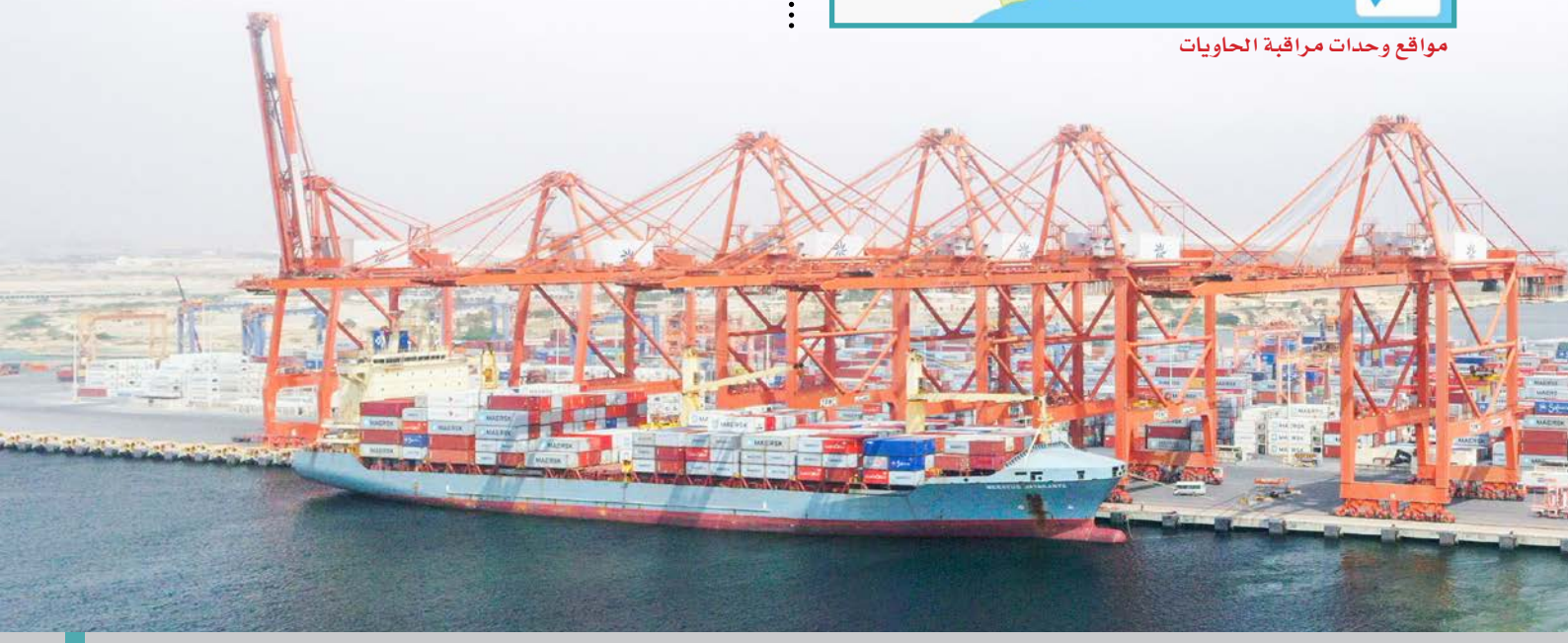

الرقابة الدوائية ... جودة وفاعلية وسلامة

الصيدلي / خالد بن سليم بن مرهون البادي
رئيس قسم الإفراج وتصدير الأدوية
بمطار مسقط الدولي

يُعد قسم الإفراج وتصدير الأدوية من الأقسام الأساسية بدائرة الرقابة الدوائية التابعة للمديرية العامة للصيدلة والرقابة الدوائية والتي تعد الجهة المسئولة لضمان الأدوية وجودتها وفاعليتها وسلامتها ، سواء أكانت مصنعة محليا أو مستوردة عن طريق تطبيق بنود وأحكام قانون تنظيم مزاولة مهنة الصيدلة والمؤسسات الصيدلانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٥/٣٥ وكافة القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له .

ويُعد هذا القسم خط الدفاع الأول والجهة المختصة عن جميع الشحنات الدوائية الواردة أو تلك الصادرة اوالمعاد تصديرها من وإلى السلطنة ، ويتركز دوره كذلك في التدقيق والفحص وأخذ العينات - إن لزم الامر - من مختلف الشحنات الدوائية للتاكد من مطابقتها لأسس التصنيع الجيدة ذات المقاييس الخليجية وللاشتراطات الواردة باللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٢٠/١١٣ ، إذ يتواجد القسم الآن على راس عمله في مبنى الشحن التابع لمطار مسقط الدولي .

ان ثمرة التعاون بين الإدارة العامة للجمارك وبين وزارة الصحة في جميع المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية البت في مختلف الشحنات الدوائية أو الشخصية او الشحنات التي تحوي أجهزة طبية ومستلزمات جراحية يتم البت فيها بما يسهل ويسرع مرورها خلال المدة الزمنية المتفق عليها ومن خلال البوابة الجمركية بيان مستقبلا .

وتتضمن بعض المهام الأساسية لهذا القسم الآتي :

١.تنظيم استيراد وتصدير الشحنات الدوائية التجارية ومنح الموافقات اللازمة سواء أكانت للقطاع الحكومية أو الخاص .

٢.تنظيم الشحنات الدوائية الشخصية للأفراد ومنح الموافقات اللازمة إن تطلب الأمر ذلك .

٣.فحص ومتابعة جميع الشحنات التي تحوي المواد أو الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية والمراقبة.

٤.منح الموافقات وفقا الاشتراطات للشحنات التي تمر من خلال المنافذ الحدودية .

٥.فحص وتدقيق جميع الشحنات التجارية والشخصية الواردة والصادرة من شركات النقل والبريد السريع.

الإعفاءات الجمركية

الملازم أول / عاصم بن خميس البلوشي
إدارة الإيـــــرادات الجمركيـــــة

يمكن أن نعرف الإعفاءات الجمركية بأنها الإعفاء من دفع الرسوم والضريبة الجمركية المقررة في التشريعات التي تحكم الاستيراد والتصدير وتنقسم الى قسمين:

الأول : الإعفاء المباشر الوارد في جدول التعرفة الجمركية الموحدة والتي تمنح الإعفاء المباشر للسلع بغض النظرعن جهة الاستيراد سواء التجاري أو الشخصي نظرا لطبيعة هذه السلعة سواء الأساسية منها للاستهلاك من جهة ، أو لطبيعة الاستخدام العام منها أو الخاص من جهة أخرى.

الثاني : وهي الإعفاءات التي ترتبط بقرار من المرجع المختص نظرا لطبيعة المستورد، وتكون منصوص عليها ضمن تشريعات محددة لجهات وهيئات مخصصة بهذه القرارات .

وسنتطرق لهذا النوع من الإعفاءات بشيء من التوضيح نظرا لخصوصيتها ؛ إذ تنقسم الإعفاءات المخصصة إلى أنواع تعتمد على الجهة المستوردة وطبيعة الاستخدام للسلع المستوردة ويتطلب الإعفاء تحقيق العديد من المتطلبات والشروط والموافقات المسبقة من أجل الاستفادة منها عند الاستيراد ومن هذه الإعفاءات :

- الإعفاءات الصناعية : وهي الإعفاء من دفع الرسوم والضريبة الجمركية المقررة على وارداتها من السلع والبضائع والآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الأولية وغيرها من المواد اللازمة كمتطلبات الإنتاج ، ويهدف ذلك إلى التشجيع على جلب الاستثمار الخارجي وإقامة الصناعات الوطنية ودعمها لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية ، ولحماية المنتج المحلي بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية ، وخاصة اتفاقية التجارة العالمية، بحسبان أن الصناعة أحد أهم الخيارات الاستراتيجية للتنمية الوطنية والتي تعمل على تسهيل التبادل التجاري عبر الحدود .

- الإعفاءات الدبلوماسية : (البعثات الأجنبية) وهي الإعفاء من دفع الرسوم والضريبة الجمركية المقررة على وارداتها من السلع والبضائع التي ترد إلى الهيئات والبعثات الدبلوماسية ضمن ضوابط الإعفاء الدبلوماسي شريطة عدم التصرف بالبضائع بها بغير الهدف الذي أعفيت من أجله .

- الإعفـــــاءات العسكريـــــة : وهي الإعفاء من دفع الرسوم والضريبة الجمركية المقررة على وارداتها من ذخائر، وأسلحة ، وتجهيزات عسكرية ، ووسائل نقل عسكرية ، وقطع غيار عسكرية وأي مادة أخرى بقرار من الجهة المختصة ضمن قوائم وضوابط معدة مسبقا لهذه الغاية .

- إعفاء الأمتعة الشخصية والهدايا الواردة مع المسافرين: وهي الإعفاء من دفع الرسوم والضريبة الجمركية المقررة على البضاعة التي ترد مع المسافرين ضمن ضوابط محددة بحيث لا تزيد قيمة الأمتعة الشخصية عن ٣٠٠ ريال عماني.

- إعفاء مستلزمـــات الجمعيـــات الخيريـــــة : وهي الإعفاء من دفع الرسوم والضريبة الجمركية المقررة على السلع والبضائع التي ترد باسمها ضمن الضوابط والشروط المحددة مسبقا فيما يتعلق بالتسجيل المسبق لدى الجهات المختصة للأغراض الإنسانية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العلمية أو الدينية أو أي هدف خيري آخر ذات الطبيعة التي تتناسب مع أغراض الجمعية.

- إعفاء منتجات دول مجلس التعاون : وهي الإعفاء من دفع الرسوم والضريبة الجمركية المقررة على السلع والبضائع التي ترد من منشأ دول المجلس ضمن الضوابط والشروط المحددة في قواعد المنشأ الخليجي مع إثبات المنشأ

- إعفاء منتجات الـــدول العربيـــــة : (اتفاقية تسهيل وتيسير التبادل التجارة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى) وهي الإعفاء من دفع الرسوم والضريبة الجمركية المقررة على السلع والبضائع التي ترد من منشأ الدول العربية الموقعة على الاتفاقية ضمن الضوابط والشروط المحددة في قواعد المنشأ العربية مع إثبات المنشأ استيراد مباشر وإبراز الفاتورة الأصلية وشهادة المنشأ المحددة بالاتفاقية شريطة إثبات وجود دلالات المنشأ المحددة .

لقاء مع المقدم جمعة بن ثاني الشيادي
مدير جمارك مطار مسقط الدولي

> هوايات الطفولة ترسم ملامح المستقبل

> جهاز الشرطة مدرسة علم وسلوك وحياة

> العمل الجمركي مجال واسع ويتطور بشكل مستمر

حاوره: النقيب /ناصر الخاطري

> المقدم / جمعة بن ثاني الشيادي - مدير جمارك مطار مسقط الدولي

المشوار الشخصي:

ولدتُ عام ١٩٧٣ بولاية السويق ونشأتُ وترعرعتُ في الحارة القديمة وسط أهلي وأبناء عمومتي وجيراني ودرست أولى سنوات عمري في مدرسة الوارث بن كعب، وكانت لدي هوايات متعددة أستمتع بممارستها من أبرزها التمثيل وشغف المشاركة في المسرح المدرسي، حيث كنا نؤدي مسرحيات عديدة تجمع بين التوعية والفكاهة والمرح، كما كنت أمارس هواية ركوب الخيل وكنت أشارك بفاعلية في مختلف الرياضات بفريق السويق الرياضي التابع لنادي السويق، وكنت أحد اللاعبين المؤسسين لفريق الهوكي بنادي السويق وتم اختياري لفريق المنتخب الوطني للهوكي مرتين.

كما كنت شغوفاً بالحركة الكشفية في المدرسة ، وشاركت في العديد من المخيمات والمعسكرات الكشفية بالسيب والسويق، وانطلاقاً من شغفي بهذه الهواية تولّدت لدي الرغبة في الانتماء للسلك العسكري لما تمثله الحياة العسكرية من جدية في العمل وانضباط والتزام تام.

المشوار المهني:

في الثاني من أكتوبر لعام ١٩٩٠ م تشرفت بالانتساب لجهاز شرطة عمان السلطانية والتحقت بأكاديمية الشرطة وهي تمثل مدرسة للحياة في مختلف الجوانب سواء الاجتماعية أو التربوية أو التعليمية لما تحتويه من مرافق تدريبية ورياضية وخدمات صحية واجتماعية بالإضافة إلى التعرف على الزملاء من مدربين ومتدربين من مختلف مناطق السلطنة.

تخرجت عام ١٩٩١م برتبة شرطي مستجد، وتم تعييني في وحدة

شُرطة صحار وبالتحديد في مركز شرطة الخابورة، إذ لم تكن آنذاك القيادات الجغرافية للشرطة موجودة وبدأت مسيرتي العملية في مجال الأمن العام، واستفدنا خلالها الكثير من الأمور من أبرزها حل الإشكاليات وتخطيط الحوادث رغم قلّة الإمكانات المتوفرة وكانت معظم الأعمال تُنجز يدوياً ، ثم انتقلت بعدها إلى مركز خطمة ملاحة بقسم التحريات والتحقيقات الجنائية لتتاح لي الفرصة للتعرف عن قرب على أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة ودورنا في السعي للتوفيق والمصالحة بين أطراف القضية ، والجدير بالذكر هنا أن الادعاء العام كان تحت مظلة جهاز الشرطة.

في عام ١٩٩٦م دخلت اختبارات الترشيح وقُبلت في أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ودرست سنتين كطالب كلية حتى تخرجت في ٥ يناير ١٩٩٨ م برتبة ملازم ، وعُينتُ في الإدارة العامة للجمارك بمقرها السابق في بميناء السلطان قابوس.

وبدأ مشوار العمل الجمركي من خلال دورة تدريبية في الإجراءات الجمركية لمدة ثلاثة أشهر ، بعدها تم نقلي إلى جمارك الباطنة بمنفذ الوجاجة كضابط نوبة ثم إلى منفذ خطمة ملاحة لغاية عام ٢٠٠٢م ، ثم تم نقلي كرئيس قسم لجمارك منفذ المزيونة وكنت حينها برتبة ملازم أول ، كانت تجربة العمل بالمزيونة مختلفة نوعاً ما لصعوبة التضاريس وعدم توفر البنية الأساسية كالطرق وشبكات الاتصال، وانتقلت في عام ٢٠٠٤م إلى ميناء السلطان قابوس بقسم التخليص الجمركي لغاية ٢٠٠٧م ثم رجعت بعدها كرئيس بقسم

التخليص الجمركي بمنفذ الوجاجة ، وفي عام ٢٠١٢م انتقلت إلى جمارك البريمي وكنت حينها برتبة نقيب وعُينتُ رئيساً لقسم جمارك حفيت، وفي عام ٢٠١٦م وعُينتُ مساعداً لمدير جمارك محافظة البريمي ، ثم في عام ٢٠١٨م وعُينتُ مديراً لإدارة التحري وتقييم المخاطر بالإدارة العامة للجمارك ثم مديراً لجمارك مطار مسقط عام ٢٠٢١م حتى الآن .

حياة وعلم:

أن العمل في شرطة عمان السلطانية مصدر فخرٍ واعتزاز ، إذ إنّ الانخراط في السلك العسكري وخاصة جهاز الشرطة يُكسب الفرد الكثير من القيم والمبادئ والمهارات الحياتية بالإضافة إلى الانضباط والالتزام التام إلى جانب تعلم الأنظمة والقوانين ، وهذا الأمر يفيد المرء في مختلف جوانب الحياة، وكيفية التعامل مع الجمهور بشكل مباشر حسب طبيعة العمل بمختلف المواقع والمنافذ الحدودية واختلاف ثقافة الناس وطبائعهم من مكان لآخر، فالشرطة مدرسة متكاملة استفدنا منها في حياتنا سلوكاً وعملاً ولها الفضل في تزويدنا بالمعارف والقوانين والأنظمة .

العمل الجمركي:

الإجراءات والأنظمة

في بداية التحاقي بالعمل الجمركي ، كانت الأعمال والإجراءات الجمركية تُخلَّص يدوياً سواءً من حيث إعداد البيانات الجمركية من قبل موظفي الجمارك عند وصول البضاعة إلى المنفذ ثم تفتيشها

يدوياً وتقييمها ولم تكن تتوفر أجهزة كشف المنوعات أو معرفة حجم ونوع البضاعة، كان رجل الجمارك يبذل جهده في التفتيش وتقييم البضاعة واحتساب الضريبة الجمركية ومنع التهريب بكافة أنواعه ، بعدها وبدعم من الحكومة الرشيدة و القيادة العامة للشرطة طُوّر العمل الجمركي عبر تحويل الأنظمة من يدوي إلى شبه آلي (نظام مرسال) ثم تطويره لاحقا إلى رقمي بشكل كامل عبر نظام بيان .

القوانين والتشريعات:

كانت الجمارك تعتمد على قانون الجمارك الصادر بالمرسوم السلطاني ٧٨/٢٢ حتى عام ٢٠٠٣م ، وبعد صدور نظام الجمارك الموحد بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية ، اعتُمد نظام التعرفة الجمركية الموحدة حسب نظام منسق تصنف فيه البضائع ورموز وأرقام متعارف عليها عالمياً. يتم ترميز وتصنيف البضائع يدوياً ويبذل موظف الجمارك جهد كبير لتحديد نوع السلع وتصنيفها وترميزها ، وفي ٢٠١٥م دُشن نظام بيان الإلكتروني الذي جمع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية كأسرة واحدة وسهّل عملية الاستيراد والتصدير وساهم في تقديم الإحصاءات بشكل دقيق ، وشكّل نقلة نوعية نحو العمل المؤسسي الإلكتروني من خلال حوسبة كل الإجراءات ، الأمر الذي ساهم في تحسين أداء العمل الجمركي ، وتزامن ذلك مع فتح نشاط التخليص القائم على تخليص المعاملة الجمركية بشكل منظم ودقيق عبر نظام بيان ، وبالتالي يسهل على رجال الجمارك في عمليات مراقبة الحركة التجارية والتدقيق والتقييم والحصول على الإحصائات الدقيقة .

تحديات العمل الجمركي:

يواجه العمل الجمركي الكثير من التحديات في التعامل مع المراجعين من جميع الفئات ، سواءً من التجار أم المواطنين أم المهربين ، وبالتالي يجب أن يكون رجل الجمارك يقظاً وذو دراية وإتزان في تقييم الأمور وأن يتعامل بواقعية وحذر مع جميع الفئات وعدم التخاذل أو التفريط في المبادئ وأن يتصف بالأمانة والإخلاص وأن يتخذ القرار بشكل سليم لما يترتب عليه من التزامات مالية ومسؤولية قانونية.

التحري وتقييم المخاطر :

إن الجمارك هي الدرع الحصين للوطن من المخاطر والتهديدات

بكافة أشكالها، وتكمن أهمية ذلك في حماية الوطن من البضائع والمواد الممنوعة والخطرة والمغشوشة والمقلدة والتي تضر بصحة وسلامة الإنسان وتخل بالآداب العامة وتسبب قلقاً لسكينة وطمأنينة المواطن ، ويسعى رجل الجمارك من خلال عمله في مجال التحري إلى مكافحة عمليات التهريب الجمركي باستهدافه عدداً من الشحنات في الدوائر الجمركية وكذلك تتبع بعض الشحنات وإجراء عمليات التفتيش في مواقع التنزيل بالإضافة إلى عمليات تحليل الوثائق المصاحبة للمعاملة الجمركية وتتبع الخيوط والأدلة التي توصلنا إلى ضبط الشحنات التي يشتبه بوجود حالة تهريب جمركي بها .

كما أن عمل التحري لا يقتصر على استهداف الشحنات عبر المنافذ الجمركية ، بل قانون الجمارك الموحد أجاز لرجال الجمارك تتبع جميع البضائع التي تدخل البلاد سواء كانت ممنوعة أو مقيدة والاطلاع على سجلات الاستيراد والتصدير حتى خمس سنوات من تاريخ تسجيل البيان الجمركي، ومن خلال عملي في إدارة التحري وتقييم المخاطر نقوم بتحليل البيانات الجمركية وفق نظام إدارة المخاطر، ومن خلال التحليل يتبين لدينا مؤشرات أواشتباه في بعض الشحنات الواردة ، مما يستدعي زيارة مقر الشركة المستوردة للتأكد من البضاعة وإزالة الغموض من خلال الكشف عن تلك الشحنات وضبط أي تجاوزات إن وجدت ، كما نقوم بمتابعة التغيرات الاجتماعية وما يبرز عبر وسائل التواصل الاجتماعي من عرض بعض المنتجات والمواد الممنوع دخولها السلطنة وتتبع الأشخاص ومواقع بيعها أو تخزينها وضبط القائمين على بيعها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيالها.

من مقر العمل بمطار مسقط الدولي

مطار مسقط الدولي:

في عام ٢٠٢٠م عُينتُ مديراً لجمارك مطار مسقط الدولي والعمل في بيئة المطار تختلف عن باقي الدوائر الجمركية من حيث التعامل مع قضايا وحالات مختلفة والتعامل مع الجنسيات والثقافات والمستويات الاجتماعية المتعددة ، وكذلك بالنسبة لاستيراد بعض البضائع المقيدة والتي تتطلب سرعة اتخاذ القرار للإفراج عنها من عدمه، بالإضافة إلى تتبع حالات غسيل الأموال وتهريب الذهب والأموال، إلا أنها تجربة مثرية وتحتاج إلى مزيد من الجهد والمتابعة وحل الإشكاليات والتحديات التي تواجهها في الشحن الجوي أو قسم الركاب بالإضافة إلى ضرورة الشراكة والتنسيق مع كافة الجهات العاملة في المطار.

مستقبل الجمارك:

القطاع الجمركي مجال واسع ويضم عدداً من التخصصات كالتخليص الجمركي والتقييم والتحليل الإحصائي والتعرفة والتدقيق الجمركي وإدارة المخاطر ، هو دائما في تطور وتجديد مستمر من حيث المنهجيات والأساليب التي تُتخذ وفقاً لتطور حركة التجارة العالمية والتسهيلات المقدمة على مستوى دول العالم لتعزيز تدفق وانسيابية السلع بالإضافة إلى تطور أساليب المهربين وبالتالي ضرورة تطور الأجهزة العالمية حالياً نحو تعزيز الأداء الجمركي بالتقنيات الحديثة والأنظمة الإلكترونية المتطورة وهذا ما تقوم به الإدارة العامة للجمارك من خلال نظام بيان الإلكتروني ومنظومة إدارة المخاطر .

كلمة أخيرة

العمل الجمركي يُكسب الفرد الخبرات والمهارات خاصة في الجوانب المالية والتدقيق وتقسيم المخاطر وبالتالي أدعو كافة منتسبي الإدارة العامة للجمارك للاستفادة من زملائهم والإخلاص في العمل ومواصلة تعلم كل جديد في مجال الجمارك وما يرتبط به من قطاعات كالاقتصاد واللوجستيات والله يوفق الجميع لخدمة وطنه بشكل أمثل.

رضا العملاء وأثره على الأداء الجمركي

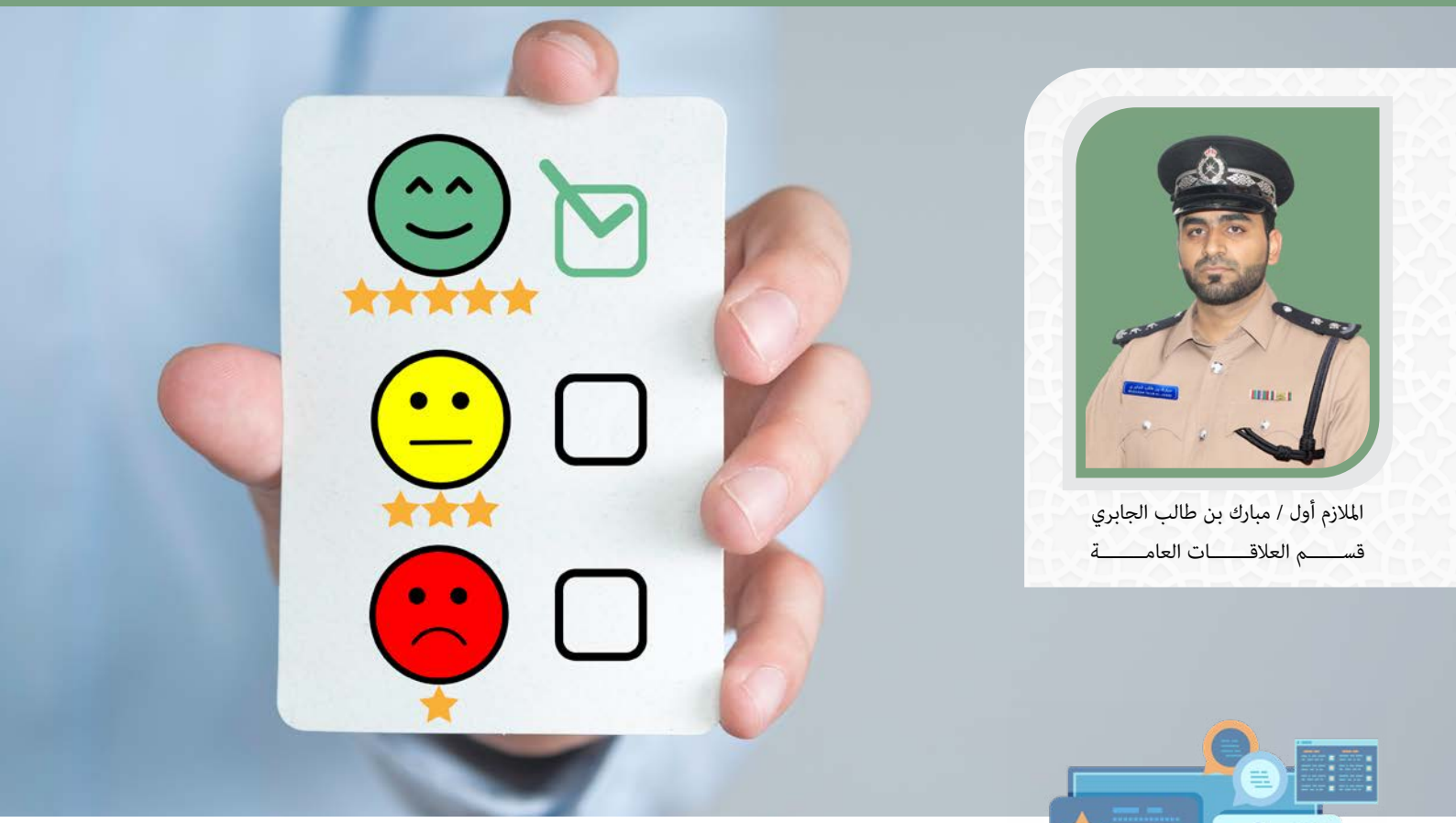

الملازم أول / مبارك بن طالب الجابري
قسم العلاقات العامة

قياس رضا العملاء:

هو قياس رضا العميل عن طريق استخدام مختلف الطرق التي تعكس ردود الأفعال والأقوال عن الأداء أو الخدمة المقدمة ومقارنة الفارق بين النتائج السابقة والحالية وهو ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على نجاحات المؤسسة. ويمكن أن نعرفه بتطابق الخدمة المدْرَكة مع سقف التوقعات عند العملاء أو مستوى إحساس الفرد الناتج عن المقارنة بين الأداء المحقق وتوقعاته.

أهمية قياس رضا العملاء:

لكل مؤسسة سياسات وأهداف تطمح لتحقيقها مع مرور الأيام، لذا فإن المؤسسات تضع اهتماماً خاصاً لإرضاء عملائها، ومن المهم معرفة ودراسة الشرائح المختلفة من العملاء ومعرفة سلوكهم لأن من تمكنت من إرضائهم سابقاً قد لا يمكن إرضاؤهم اليوم بنفس الوسائل والطرق، فالعملاء تتغير توقعاتهم مع التطور ومستجدات العلم والتقنية، في هذه الحالة ينبغي للمؤسسة الاهتمام بالتطوير ودارسة العميل والبيئة الخارجية المحيطة حتى تتمكن من التعامل والتكيّف مع بيئة متغيرة.

طُرق قياس درجة رضا العملاء:

تستخدم المؤسسات أنواع عديدة من طرق قياس رضا العملاء كلاً حسب نوع وقدرة المؤسسة، وهذه بعض طرق القياس المتعارف عليها:

١. إستخدام استطلاعات العملاء:

هو استخدام الاستبيان إذ يستهدف العملاء بعد فترة قصيرة من تقديم الخدمة لهم عن طريق استخدام تطبيق خاص أو استخدام الانترنت أو نماذج التغذية المرجعية دون أن تاخذ وقت طويل من العميل.

٢. قياس درجة رضا العملاء:

في العادة تستخدم عن طريق سؤال العميل هل هم راضون عن الخدمة المقدمة لهم أم لا ؟ ويمكن تقييم الخدمات المقدمة من ١- ٥، إذ يمثل الرقم (١) العملاء غير راضون بينما يشكل الرقم (٥) العملاء الذين يشعرون بالرضا الشديد.

٣. وسائل التواصل الاجتماعية الخاصة بالمؤسسة:

بدا في الآونة الاخيرة استخدام ما يدعي ب (غرف الدردشة) يناقش فيها سلبيات وايجابيات الخدمات المقدمة وهل هي مناسبة للعميل أو تحتاج الى إضافات أخرى.

أنواع العملاء:

• عميل محتمل :

هو ذلك النوع من أنواع العملاء الذي يتعرف على الخدمة أو المنتج للمرة الأولى، قد يكون وصل إلى المؤسسة عبر نتائج محرك البحث أو عبر إعلان أو عبر توصية من أحد الأصدقاء أو عبر أحد منشورات مواقع التواصل الاجتماعي، يهتم هذا العميل بمنتجاتك أكثر من العملاء العاديين.

• عميل جديد:

يعتبر هذا العميل بمثابة عميل دائم محتمل، فبعدما أخذ انطباعًا أوليًا جيدًا عن الخدمات والمنتجات وقام بعملية التخليص أو الشراء وبالتالي تحول إلى عميل جديد لدى المؤسسة.

• عميل دائم :

يعتبر من "العملاء المميزين" ويمتلك مميزات وتسهيلات خاصة وهو سفيرًا للمؤسسة على مواقع التواصل الاجتماعي و يسوّق لخدماتها ومنتجاتها.

• عميل موالي :

هو العميل الذي لديه ولاء وانتماء للمؤسسة وأصبح يوصي بمنتجاتها وخدماتها ومن خلاله تكتسب المؤسسة مزيداً من العملاء الجدد).

• عميل مدافع :

ويمثل هذا العميل قيمةً للخدمات والمنتجات، فهو يدافع دائماً عن المؤسسة ويساعد في زيادة الوعي على أصعدة مختلفة مثلاً (مواقع التواصل الاجتماعي - التسويق بالطرق المختلفة) بما يعني مزيد من العملاء المحتملين ومزيد من النتائج الإيجابية .

الإدارة العامة للجمارك ورضا العملاء :

إن الخطة الاستراتيجية للإدارة العامة للجمارك تضمنت ثلاثة ركائز، من أهمها الشراكة الفاعلة والتي تحتوي على ثلاثة مبادرات وهي (قنوات الاتصال ورضا العملاء وجدارة المخلص الجمركي).

ركزت الإدارة العامة للجمارك على رضا العملاء بهدف بناء الثقة مع المجتمع التجاري وتحقيق أعلى مستويات الالتزام الطوعي. وذلك من خلال تطوير الأداء وتحسين الخدمات وبحث الشكاوى ووضع الحلول الجذرية لعلاج أسبابها وإزالتها تماماً .

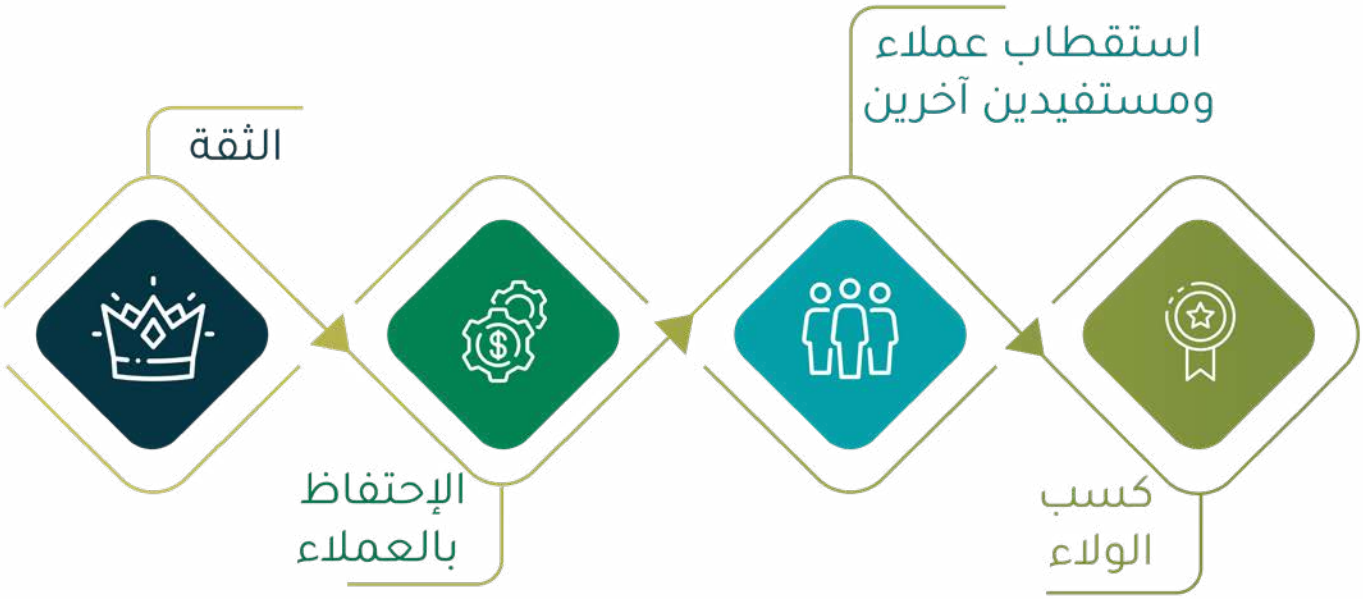

الملازم أول / منتصر بن منصور الصباحي
إدارة التعرفـــــــــة والإحصـــــــاء

الإحصاء الجمركي وتحليل البيانات

تعد البيانـات في الوقت الحالي لغةً عالميـة، فقد أصبحـت أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولم يعد اتخاذ القرارات اليـوم قائما على الحدس، إذ أن جميـع الخيارات القائمة على البيانات هي الطريقـة الوحيدة لتحقيق النجاح في الوقت الراهـن ، ومع وجود كميـة هائلة من البيانات، يُصبح تحليل البيانات واستخلاص الإحصائيات هو التحدي الكبير الذي يواجه الحكومات والشركات، ورواد الأعمال.

وقد أبدت قيادة شرطة عمان السلطانية اهتماماً كبيراً بقطاع البيانات وتحليلها من خلال دعم الإدارات التخصصيـة في قطاع قواعد البيانات وأنظمـة تحليل البيانات الإحصائية بأفضل البرامج والتقنيات ، حرصاً منها على تقديم نماذج دقيقة من البيانـات والأعمال الإحصائية التي تهدف إلى دفع عجلة التنمية والاقتصاد الوطني.

ماذا يقصد بعملية تحليل البيانات؟

نستطيـع تعريف تحليل البيانـات على أنهـا العملية التي يتم من خلالها ترتيب وتنقيح البيانـات لاكتشاف معلومـات مفيـدة تسـاعد على اتخاذ قرارات خاصة بمجالات معينة مثل المال والأعمال ، والصحة وغيرها.

لسنا نبالغ إن كنا نقول أن تحليل البيانات أصبح ركيزة أساسية في نجاح الأعمال، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، تستفيد الشركات والأفـراد في السلطنة من البيانـات التي توفرهـا شرطة عمان السلطانية ممثلة بالإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق ببيانات حركة البضائع والتبادل التجاري بين السلطنة ودول العالم، إذ يتيح تحليل هذا النوع من البيانات الحصول على رؤية أفضل لاتخاذ قرارات صحيحة تسهم في خلق فرص استثمارية جديدة وتطوير الأعمال والمشاريع التجارية القائمة.

مراحل عملية تحليل البيانات

المرحلة الأولى: تحديد الهدف من تحليل البيانات (Goal identification)

في هذه المرحلة ويُحدد الهدف من تحليل البيانات ونوعه وما هي التقنيات والأدوات التـي سيتم استخدامهـا لإجراء عملية التحليل، وتعُد هذه المرحلة الركيزة الأساسية التي تستند عليها عملية تحليل البيانات.

المرحلة الثانية: جمع البيانات (Data Collection)

في هذه المرحلـة تُجمع البيانات من المصادر المتنوعة للعمل على تنقيتها وتحليلها وينبغي عمل سجل يحتفظ فيه بتاريخ تجميع البيانات ومصادرها، ومن منظور اقتصادي يُعد نظام البيان الجمركي أحـد أبرز روافد مصـادر البيانات في السلطنـة نظرا لاحتوائـه على كم هائـل من البيانات المتعلقة بحركة البضائع والتبـادل التجاري بين السلطنـة ودول العالـم من خـلال قواعد بيانـات منظمـة تمـد الجهات الحكومية مثـل المركز الوطنـي للإحصاء والمعلومـات والبنـك المركزي والوزارات والهيئات بمثل هذا النوع من البيانات.

المرحلة الثالثة: تنقية ومعالجة البيانات (Data Cleaning)

تتمحور هذه المرحلـة حول تنقيـة ومعالجـة البيانات الـتي جُمعَت لتلافي حدوث أي أخطاء في أثناء عملية تحليل البيانات، وتعد هذه المرحلة من أخطر المراحل عند القيام بإجراء تحليل للبيانات، لأن عمليـة تنقية البيانـات بشكـل احترافي يسهـم بشكـل فعال في استخلاص نتائج ذات جودة عالية تخدم الأهـداف الموضوعـة لإنجاح الأعمال، ومن الأمثلـة على ذلك إزالـة أو تعديل القيم الشاذة ، والقيم المفقودة والتكرارات.

المرحلة الرابعة : تحليل البيانات (Data Analysis)

بعد مرحلة جمع البيانات وتنقيتها ومعالجتها، يصبح بالإمكان إجراء تحليل للبيانات بشكل احترافي عن طريق استخدام أدوات وبرامج تحليل البيانات التي تساعد على فهم الاستنتاجات وتفسيرها واستخلاصها بناءً على الأهداف التي وضُعت وتحديدها مسبقًا، ويعتبر التحليل الوصفي أحد الطرق المستخدمة في تحليل البيانات التجارية، إذ يعمل على تحليل بيانات كاملة أو عينة من البيانات الرقمية الملخصة، ومن خلاله تظهر مجموعة من المؤشرات الإحصائية كالمتوسط والانحراف المعياري للبيانات باستخدام برامج تحليل البيانات مثل برنامج SPSS .

المرحلة الخامسة : تفسير البيانات (Data Interpretation)

في هذه المرحلة المهمة تفسر النتائج والقراءات المستخلصة من عملية تحليل البيانات سابقا من خلال تقرير مفصل أو جدول أو مخطط واستخدام هذه التفسيرات في تحديد أفضل مسار للعمل.

المرحلة السادسة : تصوير البيانات (Data Visualization)

في هذه المرحلة تصور نتائج تحليل البيانات عن طريق المخططات والرسوم البيانية بحيث يسهل على العقل البشري فهمها ومعالجتها ، وهذه الطريقة تمنح إمكانية مراقبة العلاقات ومقارنة مجموعات البيانات مما يمكن من اكتشاف معلومات جديدة تسهم في إنجاح وتطوير مسار الأعمال.

موسوعة المناهج الجمركية

د.م ٤ / عامر بن سليمان المسكري
مدير الشؤون الإدارية والمالية

من المبادئ المعروفة في علم الإدارة، أن عملية التدريب تعد خياراً استراتيجياً لأي منظمة تسعى إلى إعداد كوادر بشرية قادرة على تلبية حاجات العمل ومواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي تحدث في مجالات الأداء المختلفة، خاصة في تلك الأعمال المتخصصة التي تحتاج إلى معرفة ومهارة من نوع خاص، مثل العمل الجمركي، لذلك فإن المتخصصين يطلقون على (وظيفة التدريب) بالعملية التدريبية، لأن التدريب الذي يتم في أثناء الخدمة تكون له أهمية كبيرة بسبب ما يوفره لرجل الجمارك من معارف ومهارات تقليدية أو جديدة تتطلبُها مهنته، أو من خلال تعرُّفه على أفضل الحلول الحديثة التي يمكنه بها مواجهة المُشكلات في أثناء أداء وظيفته، بما يزيد من قدراته ومهارته في أداء عمله ويُساعده على تجنب الأخطاء، ليصل بذلك إلى المستوى المنشود الذي تطمح إليه الإدارة العامة للجمارك وتسعى به للرقي والتقدم. إذ إن التدريب يعمل على تنمية وتطوير وتوسيع آفاق المهارات الفنية الجمركية، والسلوكيات الإداريّة ذات العلاقة بالمرونة في العمل، والتفكير المنظّم والقدرة على حلّ المُشكلات المُختلفة والتعامل معها، والقدرة على التأقلم مع المتغيرات وظروف العمل الجديدة، وامتصاص غضب الآخرين، وتنمية مهارات الاستماع والابتكار والاتصال والتواصل.

وتتكون العملية التدريبية من أربعة عناصر أساسية، إذ تأتي في المرتبة الأولى من الأهمية، تأهيل وتكوين المدرب الجمركي القادر على تدريب القوة البشرية، لأن نجاح العمل التدريبي أو فشله يتوقف بدرجة كبيرة على المدرب الذي هو أهم عنصر من عناصر العملية التدريبية، فهو الذي يقوم بإرشاد ومساعدة المتدربين، وتعتمد جودة العملية التدريبية ككل إلى حد كبير على كفاءة المدربين. ثم يأتي عنصر آخر مهم للعملية التدريبية هو: المتدرب، والذي يتم اتباع كافة طرق وأدوات تحديد الاحتياجات التدريبية للوصول إليه، وثالث هذه العناصر هو مكان التدريب الذي يجب أن يكون كامل التجهيز وتتوافر فيه كل الشروط الواجبة في مكان التدريب، وأخيراً، وهو أيضاً عنصر بالغ الأهمية يأتي المنهج التدريبي الذي يُعد هو العصب الرئيس في العملية التدريبية، ولا يمكن لأي برنامج تدريبي أن يبلغ الجودة المرجوة منه، ويحقق الهدف المطلوب إلا إذا كان المنهج التدريبي شاملاً لكافة مجالات البرنامج ومحاوره، وتوافقت إجراءات إعداده مع المعايير العلمية والمهنية العالمية.

وانطلاقاً من هذا، وبناءً على هذه الأهمية الكبيرة للمناهج التدريبية، فقد وضعت الإدارة العامة للجمارك خطة طموحة لإعداد موسوعة شاملة للمناهج التدريبية الجمركية، تتضمن كافة المعارف والعلوم الجمركية والإدارية التي تهم رجل الجمارك، بحيث تكون هذه الموسوعة بسيطة الصياغة، واضحة المعاني، شاملة للموضوعات، وقد تم بتوفيق من الله الانتهاء من إعداد وطباعة هذه الموسوعة التي توافرت فيها كافة المعايير المتعارف عليها علمياً للمنهج التدريبي، فتميزت بالعمق الفهمي للمعلومات مع بساطة الأسلوب والصياغة، وسهولة العبارات المستخدمة، كما تميزت بتنقية المحتوى العلمي من المكونات عديمة الفائدة، والمكررة، وكان التركيز فيها بصورة أساسية على ما يهم ويفيد المتدرب بصفة عامة. وبطبيعة الحال، فقد تضمنت المعارف الجمركية، استخدام الحالات العملية

والتطبيقية والأمثلة التي تعبر عن واقع العمل الجمركي، وتساعد المتدرب على فهم الحالة كما لو كانت واقع يلمسه بنفسه. ومن أهم ما تميزت به أيضاً هذه الموسوعة استخدام المصطلحات الجمركية الصحيحة والمتعارف عليها، وصحة تعريفها بكل دقة، فضلاً عن سلامة اللغة العربية التي صيغت بها. وضمت الموسوعة أحد عشر كتاباً، اختص كل واحد منها بواحد من العلوم الجمركية، أو الإدارية، بما يمثل مرجعاً شاملاً تم صياغته بأسلوب مبسط وميسر يستطيع الجميع فهمه واستيعابه بكل سهولة ويسر.

فتضمن الكتاب الأول الذي عنوانه (المدخل إلى العلوم الجمركية) في الجزء الأول منه، تحليل تفسيري لـ (قانون الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية)، بأسلوب مبسط يمنح المتدرب الفرصة للتعرف على كافة الأحكام التي يتضمنها القانون، والجزء الثاني تضمن (المصطلحات الجمركية) مشتملاً على شرح وتفسير لكافة مصطلحات غرفة التجارة الدولية، ومتضمنا لأشهر المصطلحات المتداولة في العمل الجمركي والشائعة الورود في المستندات الجمركية. وجاء الكتاب الثاني ليغطي كافة ما يتعلق بـ (التعرفة الجمركية وفقاً للنظام المنسق). بينما تضمن الكتاب الثالث (التدقيق الجمركي)، شاملا كافة المصطلحات التي تتعلق بتلك الوظيفة ومفهوم وتعريف التدقيق وخطواته وإجراءاته، وتناول بشكل مستفيض بعض النقاط الفنية فيه، مع عدد من الحالات التطبيقية. واشتمل الكتاب الرابع على شرح واف لوظيفة التقييم الجمركي على ضوء اتفاقية تنفيذ المادة السابعة ، التي تتضمن ستة طرق للتقييم الجمركي. أما الكتاب الخامس فيتضمن (مهارات وفنيات التفتيش الجمركي)، موضحاً مفاهيم وتعريفات للتفتيش الجمركي، وإجراءات تفتيش الركاب والمسافرين، والحاويات والبضائع ووسائل النقل. ويتناول الكتاب السادس كافة ما يتعلق بـ (الإجراءات الجمركية) للاستيراد والتصدير والأنظمة الأخرى الجمركية المعلقة للضرائب والرسوم. كما يتضمن الإعفاءات والإتفاقيات الجمركية، وأحكام تطبيق قواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية لحماية حقوق الملكية الفكرية. أما الكتاب السابع (الالتزام ومكافحة التهريب الجمركي)، فيتضمن طرق وأساليب مكافحة التهريب الجمركي ونظم إدارة المخاطر الجمركية، ومهارات الاستهداف والانتقائية. وجاء الكتاب الثامن متضمناً (أخلاقيات العمل الجمركي) إذ يوضح واجبات ومسئوليات رجل الشرطة والجمارك، وأحكام وضوابط المساءلة الانضباطية لرجال الشرطة، وقواعد السلوك وأخلاقيات العمل الجمركي. ثم تناول الكتاب التاسع كافة (المهارات الإدارية والدعم الإداري) ومنها الإدارة العلمية والتخطيط الاستراتيجي، وكيف تكون قائداً ناجحاً، والمهارات الواجب أن يتسم بها القائد الناجح، والعادات السبع للمدير الفعّال. وفي الكتاب العاشر (خدمة المجتمع التجاري) تناول المنهج آليات الشراكة مع المجتمع التجاري، وضوابط النزاهة والشفافية في العمل الجمركي، وكيفية مواجهة ضغوط العمل. وأخيراً كان الكتاب الحادي عشر متضمناً لـ (منهج المخلصين الجمركيين) مشتملا على كافة الموضوعات التدريبية التي يتضمنها برنامج تدريب المخلصين الجمركيين.

إن موسوعة المناهج التدريبية الجمركية، هي الخطوة الأولى على طريق سلسلة من التحديثات في المادة التدريبية والعلمية التي تعتمد عليها كافة برامج ودورات التدريب الجمركي في الإدارة العامة للجمارك، ونأمل من وراء ذلك أن تكون العملية التدريبية في الإدارة العامة للجمارك مواكبة لأحدث النظم التدريبية العالمية ، والله سبحانه وتعالى الموفق.

تطوير القوة البشرية بالإدارة العامة للجمارك

النقيب/ ناصر بن سليم الذهلي
رئيس قسم الموارد البشرية

يعد العنصر البشري أهم عناصر العملية الإدارية في جميع المنظمات، سواء كان في القطاع العام أم الخاص ، فهو الذي به تتحقق الأهداف ، وبه تتقدم الدول، ومن هذا المنطلق كانت توجيهات القيادة الموقرة لشرطة عمان السلطانية، بتطوير القوة البشرية في جميع التشكيلات لتكون قادرة على أداء المهام وتقديم أفضل الخدمات، لذلك سعت الإدارة العامة للجمارك بكل ما تملك من إمكانات إلى تطوير القوة البشرية مستخدمة في ذلك العلوم والمعارف الحديثة في مجال (إدارة الموارد البشرية)، حيث تم تشخيص الوضع الحالي للقوة البشرية من حيث الكم والكيف، واتُخذت خطوات وإجراءات معينة لتطوير القوة البشرية، تضمنتها الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٢١م/٢٠٢٣م.

ويمكن القول إن سياسة تطوير الموارد البشرية في الإدارة العامة للجمارك اعتمدت على محاور أساسية، تمثلت في:

١. الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٣:

تضمنت الخطة الاستراتيجية للإدارة العامة للجمارك ثلاثة ركائز أساسية لتطوير الأداء الجمركي، إذ تختص الركيزة الأولى ببناء القدرات الجمركية، وهي الركيزة المعنية بتطوير أداء العاملين وزيادة قدراتهم، وتنمية مهاراتهم، ولتحقيق ذلك، تضمنت هذه الركيزة ثلاث مبادرات هي: مبادرة التدريب، ومبادرة تكوين الخبرات الجمركية، ومبادرة تفعيل منهجية الوصف الوظيفي. ولا شك أن وضع الخطة الاستراتيجية بهذه الكيفية، ووجود ركيزة من ثلاث ركائز خاصة بالقوة البشرية، يعكس الاهتمام الكبير للإدارة العامة للجمارك بالقوة البشرية، وإيمانها المطلق بأن رجال الجمارك هم عنصر النجاح الأساسي الذي تعتمد عليه، وهذا يتضمن تأهيل العاملين والارتقاء بهم في كافة المجالات والجوانب المعرفية الجمركية وغير الجمركية التي تتصل بعملهم وأدائهم في كافة المواقع.

٢. تحديد احتياجات الإدارة العامة للجمارك الفعلية من القوة البشرية:

تعمل الإدارة العامة للجمارك على إيجاد بيئة عمل نموذجية تتضمن وجود الرجل المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، وهذا يأتي من خلال رسم خريطة القوة البشرية بوضعها الحالي لجميع المنافذ الحدودية والإدارات والأقسام الجمركية، ثم مقارنة ذلك مع ما هو مطلوب وفقاً لمتطلبات التطوير الإداري، حيث تُعد قائمة بالوظائف والتخصصات الجمركية، والتقليدية، والحديثة، وتلك التخصصات الجديدة المطلوبة للعمل الجمركي بعد قيام الإدارة العامة للجمارك بتطبيق مبادرات التطوير الإداري بالخطة الاستراتيجية ٢٠٢١م/٢٠٢٣م. وهذه التخصصات الجديدة ، سيتم تحديد كيفية إعدادها، والخبرات المطلوبة لها، وأماكن توزيعها، لكي تتم إجراءات التعيين، والتدريب ثم التوزيع على أماكن العمل.

٣. تفعيل منهجية بطاقات الوصف الوظيفي لمرتب الإدارة العامة للجمارك:

استمراراً للجهود المبذولة منذ إعداد الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦/٢٠٢٠م، التي تضمنت مشروعاً لإعداد بطاقات الوصف الوظيفي لمرتب الإدارة العامة للجمارك، سواء التنظيمية أو التنفيذية، قام فريق العمل بمراجعة ما تم عمله من البطاقات، واتخاذ إجراءات اعتمادها، ثم وضع خطة تفعيل استخدامها لتكون أداة عملية وعلمية لتحديد الاحتياجات التدريبية، وتقييم أداء القوة البشرية في جميع المستويات، بما يتناسب مع حجم العمل وطبيعة التخصصات المطلوبة للعمل الجمركي، كما سوف سيربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي من خلال هذه

مجالات الإهتمام

- المعرفة
- المهارة
- الإتجاهات
- التحفيز المعنوي والمادي

النتيجة المرجوة

- المعلومات والمعارف والحقائق والنظريات التي تؤثر في ثقافة الفرد وقدرته على التحليل والتنبؤ والتفكير العقلي واتخاذ القرارات والمهارات الإدارية المساعدة .
- البراعة في المهام الميدانية، وحل مشاكل السلوك الاجتماعي المصاحب .
- تعتمد على إدراك الفرد لوظيفته ومفهوم الإدارة وأبعادها المختلفة، والمركز الاجتماعي الذي حوله والدور الشخصي له .
- التحفيز الفكري والنفسي والصحي للعاملين .

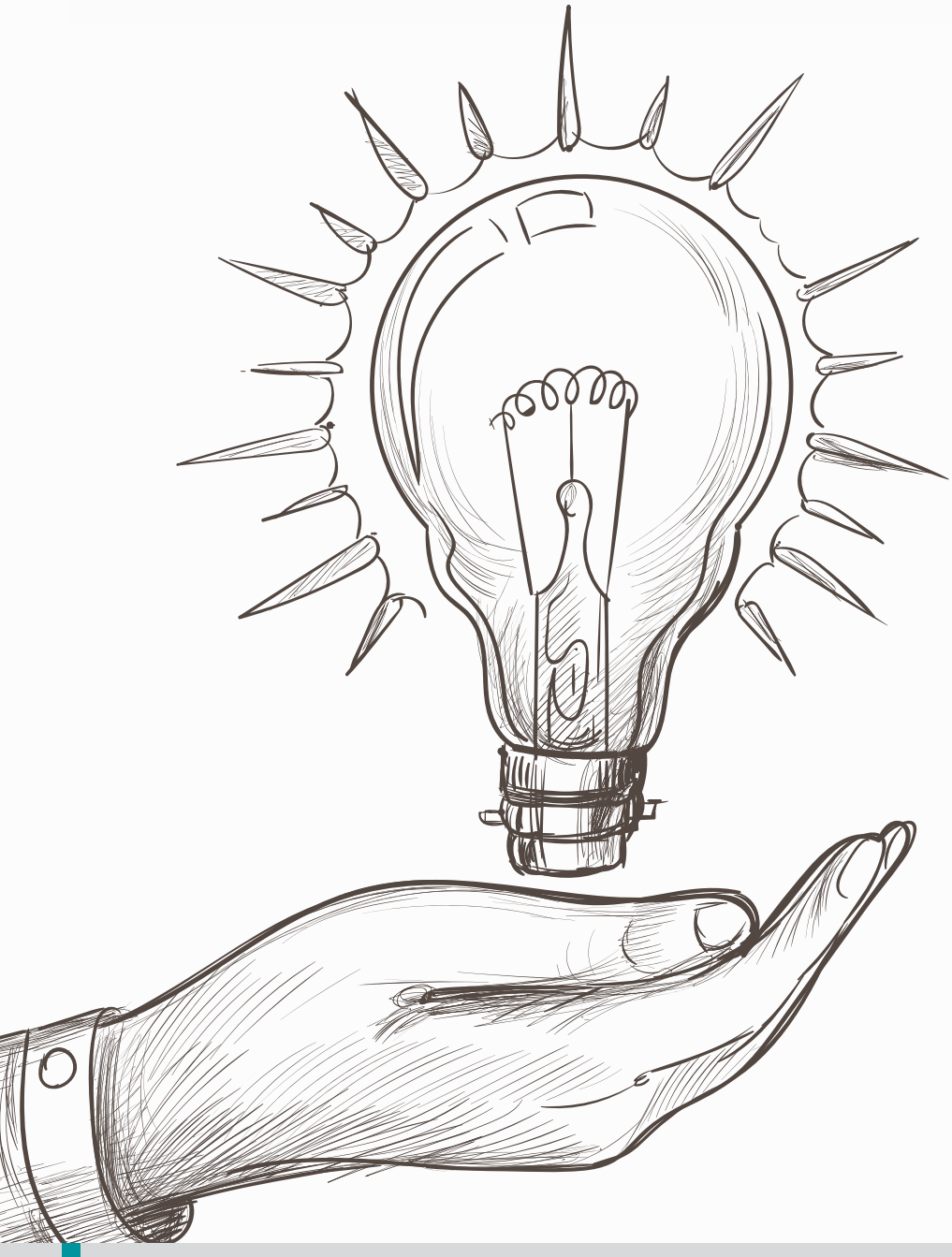

البطاقات التي تضمنت كافة الخبرات المطلوبة لكل وظيفة، والبرامج التدريبية التي يتطلب تنفيذها لكي يحصل المتدرب على هذه الخبرات.

إن العمل في مجال تطوير القوة البشرية ليس له نهاية، فهو عملية مستمرة، تستمر ما دامت شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك تقوم بواجبها في كل المواقع، وتعمل بكل الجد والجهد لكي تتحقق الأهداف الاستراتيجية.

والله الموفق.

بروز

النقيب / ناصر بن خلفان الخاطري
رئيس قسم العلاقات العامة ـ مدير التحرير

إن المتتبع لمسيرة تطور الجمارك في سلطنة عمان خلال الفترة الماضية يدرك مدى التحول الجذري الذي شهدته في كافة المستويات البشرية والإدارية والفنية، فعلى المستوى الإداري تم وضع خطة استراتيجية واضحة ومشاريع ومبادرات أسهمت بشكل فاعل في تطوير أداء العمل الجمركي من حيث تأهيل الكادر البشري وتحسين الأدوات التدريبية وتعدد طرقها بالإضافة إلى وجود رؤية وأهداف وقيم واضحة تجسد الأداء الجمركي.

وعلى المستوى الفني من حيث الأنظمة الحديثة والبرامج الإلكترونية فقد شهدت الجمارك تحولاً تقنياً غير مسبوق في الارتقاء بمستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة للمجتمع التجاري ، فقد حُولت الإجراءات والعمليات الجمركية إلى نظام إلكتروني متكامل وهو(نظام بيان) الحاصل على جائزة أفضل مشروع حكومي تكاملي وذلك ضمن جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية عام ٢٠١٨ ، إذ يشتمل النظام على ١٨٣ خدمة إلكترونية ويرتبط مع ٥٣ جهة حكومية ،ومنذ انطلاقه عام ٢٠١٥م تم تخليص أكثر من ستة ملايين بيان جمركي وثمانمائة ألف تصريح ، ومن بين أهم الأنظمة الإلكترونية الفاعلة وهو أحد أركان نظام بيان (منظومة إدارة المخاطر الجمركية) والذي أسهم بشكل فاعل في تقليل عمليات التفتيش الجمركي والاعتماد على مؤشرات ومعلومات مسبقة بالإضافة إلى ذلك زُودت المنافذ الجمركية بأجهزة التفتيش المتطورة .

وللوقوف على مدى نجاح أي برنامج علينا أن نشير إلى المؤشرات والنتائج التي حققها، إذ حقق نظام بيان مؤشرات عالية جداً في تسهيل الإجراءات وسرعة الأداء ، ومن أبرز تلك المؤشرات: أُصدر أسرع تصريح حكومي عبر نظام بيان في غضون ٣ ثوان فقط ، وتم تخليص أسرع شحنة عبر الموانئ خلال دقيقة وثمان ثوان وتخليص أسرع شحنة عبر المطارات خلال دقيقة وتسع ثوان، كما أن ٩٠ ٪ من البضائع القادمة يفرج عنها خلال الساعة الأولى من الوصول.

ولم تقتصر المؤشرات المبهرة على المستوى المحلي بل حصلت سلطنة عمان على المركز الأول خليجياً في مؤشر التجارة عبر الحدود، وذلك ضمن تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠ الصادر من البنك الدولي ومن أبرز ما رصُد في التقرير: إدخال عمليات التفتيش القائمة على نظام إدارة المخاطر الإلكتروني وتطوير نظام التدقيق الجمركي.

ومن جانب تسهيل التجارة ودعم حركة التبادل التجاري وتدفق البضائع بكل سلاسة ويسر ، قدمت شرطة عُمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك مبادرات وتسهيلات للمجتمع التجاري لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا والحد من انتشاره، ومن أبرز تلك المبادرات : إطلاق خدمة التخليص عن بُعد وقبول نسخ من المستندات في حال تعذر إحضار المستندات الأصلية وقبول الضمان الخطي كبديل للضمان المالي ، واعتماد دلالة المنشأ المثّبتة على البضاعة في حالة تعذر إحضار شهادة المنشأ الورقية، كما دشنت بوليصة الشحن الجوي التي تسمح للناقل بتقديم وثائق الشحن إلكترونيًا عبر نظام بيان، وقامت أيضاً بربط المنافذ البحرية والجوية بالمناطق الحرة والمستودعات الجمركية عن طريق ممرات جمركية آمنة ، ودشنت نظام التير الذي يعد بمثابة جواز مرور للبضائع العابرة بسلاسة ويسر.

MAERSK

من إعداد

الوكيل / إسحاق بن إبراهيم البوسعيدي
قسم العلاقات العامة

قلعة الفيقين

مكان في الذاكرة

تقع هذه القلعة في بلدة الفيقين بولاية منح، قام ببنائها الشيخ مسعود بن محمد بن سليمان البوسعيدي عام ١٠٢٧هـ / ١٦١٧م في بداية فترة حكم النباهنة، وتُعد القلعة لغزاً حقيقياً وسراً من أسرار العمارة العسكرية التقليدية العمانية، فهي قلعة مهيبة و حصينة و شامخة.

وتتكون القلعة من أربعة أدوار تضم مجموعة من الغرف والمخازن ، وعند مدخل القلعة الصغير يوجد بئر ماء يصل عمقه إلى سبعة أمتار وكل دور من أدوار القلعة متصل بالبئر وذلك عن طريق فتحة تصل الدور الرابع بالدور الأرضي ، وفي كل دور حوض ماء للاستحمام والاغتسال وكل دور يحوي بهوا واسعا، يتصل بالدور الآخر عن طريق سلم ملتو، والمدخل الرئيسي للقلعة يؤدي إلى قسم واحد فقط من أقسام القلعة.

شخصية عمانية

الملاح العماني أحمد بن ماجد السعدي :

ولد في جلفار عام ١٤٢١م، وهو من أشهر الملاحين في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر، وله جهود رائدة في مجال الاستكشافات الجغرافية، وتطوير أدوات الملاحة البحرية كالبوصلة، والإسهام بإضافة قياسات فلكية دقيقة.

الأثر العالمي للملاح العماني أحمد بن ماجد يظهر في إسهامه في إنتاج المعرفة المرتبطة بالملاحة البحرية والفلكية في أكثر من ثلاثين مؤلفاً علميا بين مخطوطات ووثائق وخرائط ومرشدات ملاحية مهدت لتأسيس علم البحار في المنطقة العربية والمحيط الهندي، واستفادت منه البشرية. وقد حفظ هذا التراث المهم في مكتبات باريس والكونجرس الأمريكي ودمشق والكويت وروسيا.

معلومة صحية

الفسفور وأهميته للجسم

ما هو الفسفور؟ الفسفور هو أحد أهم المكونات للعظام البشرية، مما يعني أنه سيكون من المستحيل على الجسم أن يعمل بشكل طبيعي دون وجود كميات كافية من هذا المعدن، بل ربما لا تعرف أن الفسفور يُشار إليه كـ ثاني أكثر المعادن أهمية لصحة العظام بعد الكالسيوم.

ومن فوائد الفسفور للجسم:

- تقوية العظام والأسنان
- إزالة السموم
- تقليل ضعف العضلات والوهن
- دعم الوظيفة المعرفية في الدماغ
- تعزيز أيض البروتين
- تعزيز التمثيل الغذائي وإصلاح خلايا الجسم

الجمركي الصغير

الابتزاز الإلكتروني للأطفال

عزيزي الجمركي الصغير:

لا تنشر أرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني وأرقام الحسابات البنكية و الصور والمعلومات الشخصية عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وفي حال تعرضك للابتزاز قم بالتواصل مع والديك مباشرة.

للمساعدة:

التواصل مع وحدة الجرائم الاقتصادية بشرطة عمان السلطانية على الرقم ٢٤٥٦٩٧٠١.

أو اطلب المساعدة من المركز الوطني للسلامة المعلوماتية بهيئة تقنية المعلومات على الرقم ٢٤١٦٦٨٢٨.

مسابقة العدد

- هنا يتم طرح سؤال يتعلق بالعمل الجمركي في كل عدد.
  تُرسل الإجابة إلى البريد الإلكتروني التالي : info@customs.gov.om
- الفائز في مسابقة العدد الثالث :

الكوثر بنت خالد بن حمد المعولية / الصف الخامس

سؤال العدد الرابع من المجلة

- كم عدد المنافذ البحرية في سلطنة عمان ؟
- ملاحظة /تم رصد جائزة نقدية لأول إجابة صحيحة تردنا عبر الإيميل .

من طرائف العرب

دخل المتنبي على سيف الدولة وهو مضطجع،فبدأ قصيدته:

لكل امرئ من دهره ما تعودا

فأوقفه سيف الدولة واعتدل على الفور ثم قال أكمل،

فأكمل :

وعادة سيف الدولة الطعن في العدا

ولما خرج المتنبي قيل لسيف الدولة:

لماذا أوقفته؟ فقال: خشيت أن يقول:

وعادة هذا الوغد أن يتمددا

The official customs posts now are the true gates to Oman, which are diversified customs centers locating on land, sea and air. These posts perform their services with a high level of accuracy and proficiency and are equipped with the latest equipment and modern techniques.

The development of the regulatory structures of Omani customs:

The first organizational structure of the Directorate General of Customs was issued by a decision of the Inspector General of Police and Customs No. 988/ on February 9, 1988 and then was amended with a new structure issued in 1990.

On November 3, 2007, the new structure of the Directorate General of Customs was issued by a decision of the Inspector General of Police and Customs No. (672007/), where new departments were introduced in the Directorate General of Customs such as (Customs Affairs Department, Customs Revenue Department, Customs Cooperation Department, Department of Tariffs and Statistics, Department of Investigation and Risk Assessment, as well as customs departments in provinces and geographical areas).

Oman joined the World Customs Organization (WCO) in 2000, which comprises of 182 members of countries to date.

The functions and duties of the Directorate General of Customs:

The tasks and duties of the Directorate General of Customs are:

- Protecting Omani society from the risk of entering the forbidden substances into the Sultanate.
- Participating in the imposition of security and customs control sites at the border crossings of the Sultanate.
- Fighting smuggling, fraud, commercial fraud and illegal activities.
- Contributing to the achievement of the objectives of economic and trade growth and investment.
- Providing the State Treasury with customs revenues in accordance with the relevant laws and regulations.
- Contributing to the flow of trade.

Achievements of the Directorate General of Customs:

The Directorate General of Customs has achieved the first place in the Gulf in the Cross-Border Trade Index, according to the World Bank's 2020: Ease of Doing Business Index. UNCTAD ranked the Sultanate's ports in the first place in the world for the speed of container ships handling, according to the United Nations Conference on Trade and Development «UNCTAD» index, with an average container vessel survival time of only 12,5 hours. Oman has also advanced five places in the world in the logistics index to become the third in Arab countries and 43rd place in the world.

At the local level, the Directorate General of Customs has been awarded the Sultan Qaboos Award for Mastery of E-Government Services for 2018.

Major Yaarub Hamed AlHinai
Head of Risk Assessment

The evolution of Oman customs

Omani customs between the past, the present and the future, at a steady pace

Under the reign of the late Sultan Qaboos bin Saeed, customs was part of the Ministry of Economy, one of the new ministries established in 1971, and in mid-1972 the General Customs Department was attached to the Ministry of Finance just before transferring its location which was called then the "Furtha" in Muscat, to the port of Sultan Qaboos.

On January 1, 1975, customs was again transferred to the Royal Oman Police to become the Directorate General of Customs, because of the nature of customs work combining maintaining security and collecting customs duties, which are complementary elements for each other.

Today, the current Directorate General of Customs resides in Wilayat Al Seeb, in the airport heights.

It is worth mentioning that the development of the Omani Customs covered all administrative sectors, particularly legislative ones.

The first customs law in Oman was issued in 1942 and carried the name of (customs laws of Muscat and Oman). This law continued to take an effect until the late Sultan's decree (2278/) of the Customs System Act was issued in May 1978, followed by the Unified Customs Act in 2003.

Development of border posts for Omani customs:

The number of customs posts in all parts of the Sultanate of Oman during the past period has reached approximately forty, and the reason behind this large number is due to several factors, the most important of which is the geographical factor. Oman has a long coast extending over the Arabian Gulf, the Gulf of Oman and the Arabian Sea, as well as the geographical natural boarders with its neighboring countries.

Sites raided

Department of Investigation and Risk Assessment raided a number of sites for expatriate workers that store and sell restricted and banned cigarettes and tobacco derivatives, resulting in the seizure of more than 75,300 cigarette boxes and 9900 kilograms of tobacco derivatives.

Unified Customs Law states under smuggling-Chapter 143/12 of (transporting or possessing prohibited or restricted goods without submitting proofs confirming their legalization import).

Punishment

Chapter 145/1 (If the smuggled goods are subject to high customs taxes "duties", then the penalty shall be a fine of not less than double the due customs tax "fees" and not more than double the value of the goods and imprisonment for a period of not less than one month, not more than a year or one of these two penalties. Chapter 145/5 (Confiscation of the smuggled goods or a fine judgment equivalent to their value when they are not seized).

Most important seizures

Customs ports in the Sultanate 2021

Qat drug

Customs officers at the Al Mazyona port Customs were able to thwart the smuggling of large quantities of Qat, as the seized quantity amounted to more than 1,542 packages hidden at the base of the trailer through a cavity specially designed for smuggling purposes.

Punishment under - smuggling - Chapter 143/7 of the Unified Customs Law (discovery of unauthorized goods in one of the customs ports, placed in caches with the intention of concealing them, or in gaps or voids that are not usually designated to contain such goods).

Punishment under Article 145/1 of unified customs law; (If the smuggled goods are subject to high customs taxes "duties", the penalty shall be a fine not less than double the due customs tax "duties" and not more than double the value of the goods and imprisonment for a period of not less than a month and not more than a year, or one of these two penalties. Article 5/145 (Confiscation of the goods subject of smuggling or a judgment equivalent to their value when they are not seized).

Undisclosed goods (customs evasion)

Sohar Port Customs seizes a different group of restricted, prohibited and undisclosed goods with the intention of tax evasion.

Smuggling - Chapter 143/5 of the Unified Customs Law (not declaring at the customs office the incoming or outgoing goods without a manifest (competitive) cargo, without prejudice to the commercial goods that travelers bring).

Punishment

Chapter 145/2 (As for other goods, the penalty shall be a fine not less than double the due customs tax "duties" and not exceeding the value of the goods, and imprisonment for a period of not less than a month and not exceeding a year, or one of these two penalties). Chapter 145/5 (Confiscation of the goods subject of smuggling or a judgment equivalent to their value when they are not seized).

Marijuana drug

Central Postal Customs thwarted smuggling of a quantity of marijuana that was hidden in a postal parcel, and the accused was arrested in cooperation with the Directorate General of Narcotics and Psychotropic Substances Control.

Smuggling - Chapter 5/143 of the Unified Customs Law (Not declaring at the customs office the incoming or outgoing goods without a manifest and without prejudice to the commercial goods that travelers bring).

Chapter 6/143 of the Unified Customs Law (goods bypassing the customs office at entry or exit without declaring them).

Punishment

Penalty according to Penalties, Chapter 1/145 (If the smuggled goods are subject to high customs taxes "duties", the penalty shall be a fine of not less than double the due customs tax "fees" and not more than double the value of the goods and imprisonment for a period of not less than a month and not more than a year or one of these two penalties. Chapter 5/145 (Confiscation of the goods subject of smuggling or a judgment equivalent to their value, if the goods are not seized).

Alcoholic beverages

Al-Wajjajah Customs seized more than39,500 bottles of alcoholic beverages, which were tightly hidden in different parts of the vehicle in a big smuggling operation. Not declaring at the customs.

Smuggling - Chapter 7/143 of the Unified Customs Law (discovery of unauthorized goods in one of the customs-ports placed in places with the intention of concealing them or in gaps or voids that are not usually designated to contain such goods).

Punishment

Chapter 1/145 (If the place of smuggling is goods subject to high customs taxes "duties", the penalty shall be a fine not less than double the due customs tax "duties" and not more than double the value of the goods and imprisonment for a period of not less than a month and not more than a year, or one of these two.

Customs is the first line of defense

ZPMC
MAERSK

Qatar Customs launches (Kafih) campaign to report customs violations:

In order to enhance the societal oversight role and transform integrity into a general culture in society, the General Authority of Customs in the State of Qatar has provided an opportunity for community members to submit reports and complaints about customs violations they are exposed to through a service called kafih "Struggle" through hotline or the authority's website services, during which a person reports a customs violation, smuggling, tampering with customs documents, or providing information that is useful in seizing a customs crime while preserving their personal data. The authority, through this strategic project «Developing the Customs Intelligence System», is developing systems to ensure the establishment of a network of secret informants. It includes the mechanisms of their work, their reward, and the necessary measures to preserve the confidentiality of their work and identity, as well as to protect them from attempts of revenge.

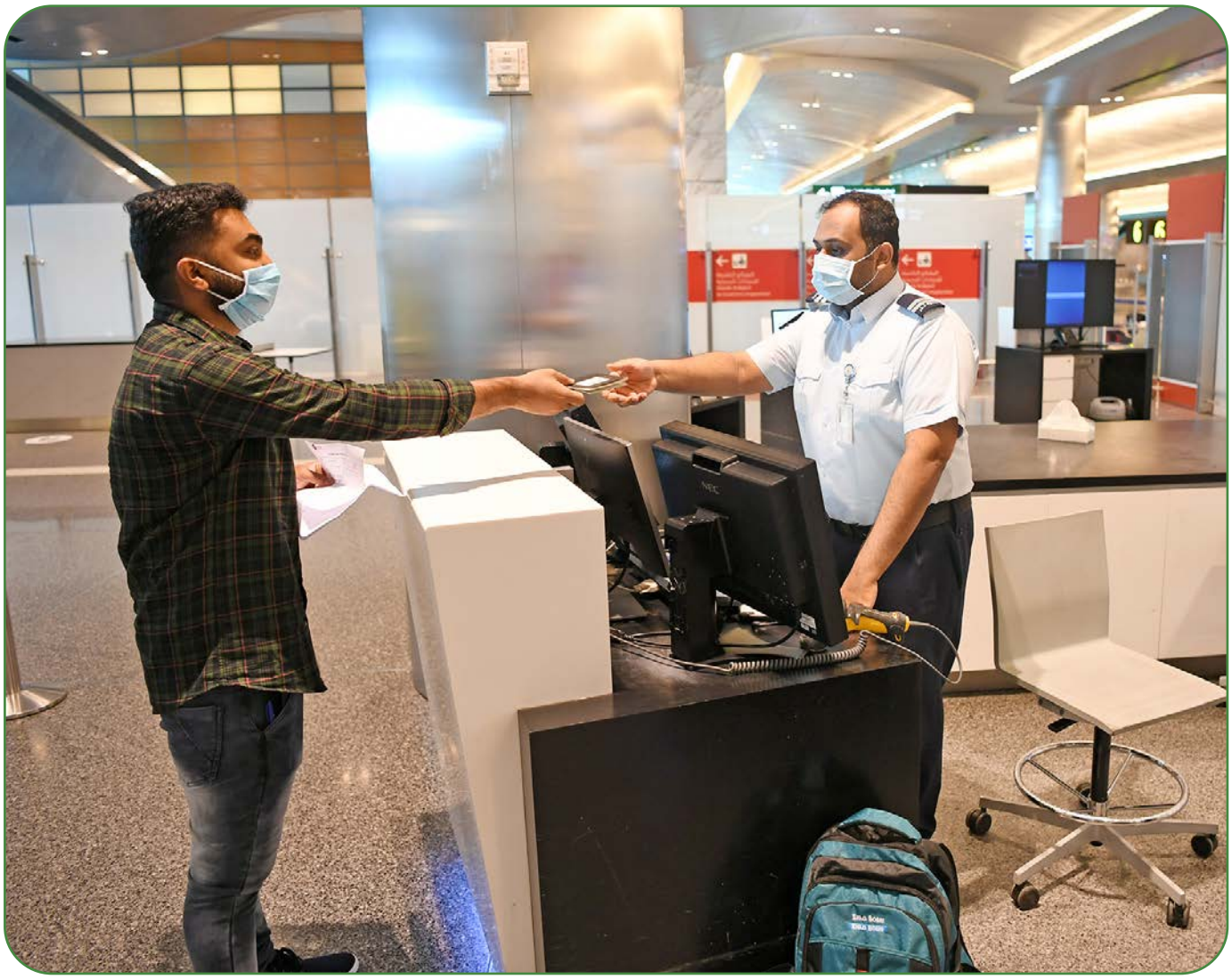

Setting the electronic invoicing project «Fatoora»

The Zakat, Tax and Customs Authority in the Kingdom of Saudi Arabia has launched the "Invoice" project. His Excellency Eng. Suhail bin Muhammad Abanmi, Governor of the Zakat, Tax and Customs Authority confirmed that the electronic invoicing project "Fatoura" is one of the most prominent and ambitious national projects led by the Zakat, Tax and Customs Authority, which comes as an extension of various digital projects the authority presented during its past years in implementation of the Kingdom's vision and ambitious goals in achieving the desired digital transformation. Abanmi made it clear that the «Fateora» project is in line with the latest developments in the world›s leading economies, and will have a tangible impact on the national economy. He also said: "The project will contribute to reducing the hidden economy›s dealings and promoting fair competition, in addition to contributing significantly to the efforts made by several government agencies to combat commercial cover-up. In addition to its essential role in enriching the consumer experience."

Commencing the "Money Disclosure" service electronically

The Directorate General of Customs in the State of Kuwait launched the electronic funds' disclosure service. This service comes in the interest of the Directorate General of Customs to expand the provision of services that have been going on for years to facilitate the services through customs ports by land, sea, and air. This launch aims to expand the mechanization programs for both companies and individuals, and in light of policies and directions. It enhances the completion of procedures with ease and saves time without the need to move around.

The service includes features and improvements in the nature of the work environment in which these activities are audited and monitored, where it is now possible to pre-authorize funds and complete procedures with ease and is available to all travelers to register form data electronically. The service contains data and details of funds, and upon completion of registration and acknowledgment of the validity of the data, the reference number is issued to start analysis and control processes in advance.

Launching of RasCargo project to detect contraband items using customs dogs

The Federal Customs Authority in the United Arab Emirates launched the «RasCargo» project to detect drugs and explosive materials in shipments received at customs ports using the sense of smelling of customs dogs.

RasCargo project works through modern technology to detect contraband items, including drawing air samples inside shipments, containers, large goods, wooden ships, engines, large-sized machinery, and small and medium-sized vehicles. The closed trucks are presented to the customs dogs of the Customs Security Inspection Unit, which in turn use their sense of smell to identify smuggled narcotics and explosive materials and give certain signals in case of suspicion of the presence of those materials.

Updated version of the electronic payment service for customs taxes

Customs Affairs Authority in the Kingdom of Bahrain has launched the updated version of the electronic payment service for customs duties and taxes resulting from customs data in cooperation with the Information and e-Government Authority, with the aim of enabling beneficiaries to pay all fees and taxes on their data set in a single payment process. This will save time and reduce costs, as this service will allow customers to pay due fees and taxes within a period not exceeding 30 seconds.

Dr. Kunio Mikuriya The Secretary General of World Customs Organization

in public administrations.

To build data ecosystems, or integrate existing systems, the following enabling actions could be considered:

- Establishing formal data governance to ensure data relevance and accuracy timeliness.
- Benefit from the standards set by the World Customs Organization and other institutions with regard to data coordination and exchange.
- Provide appropriate data management to ensure that the right people have access to the correct data, and data protection regulations are respected.
- Adopting progressive approaches, such as data analysis, to collect data and successfully exploit it to drive decision-making.

A strong data culture enables people to ask questions, challenge ideas, and rely on detailed insights, not just intuition or instinct, to make appropriate decisions.

And in order to protect a data-driven culture, administrators need to enhance their employees› data knowledge - in other words, their ability to accurately interpret and analyze data.

Customs administrations should integrate data science into their curricula for newly recruited staff and participate in the development of distance learning courses to familiarize customs officers with data collection and analysis in order to shape a data-driven culture Staff also need to understand the bigger picture i.e. the impact of customs on effective protection of society, facilitating trade and fair revenue collection.

On the other hand, Customs administrations are encouraged to consider making use of data in their relationships with other actors along the supply chain, as well as making data available to the public and academia as a means to enhance transparency, stimulate knowledge production and enable dialogue with civil society.

Sharing data analysis with other government agencies increases the visibility of customs in policymaking, and in obtaining needed resources including donor funding, the dissemination of customs data and information in society is part of governments› response to the general demand for open governance.

To support Customs administrations, the WCO Secretariat has put data-related topics on the agendas of several committees and working groups, organized awareness-raising seminars, developed e-learning modules, and formulated the WCO Data Analytics Capacity Building Framework. In December 2020, the Council also issued practical publications and articles published in the WCO News Journal.

Furthermore, a community of experts has been created, under the name BACUDA (Customs Data Analysts Task Team), which brings together customs and data scientists with the goal of developing data analysis methodologies.

The Secretariat will continue to investigate methods of data collection and sharing among Customs administrations with a view to enhancing the way they deliver capacity building and will continue to conduct data-based assessments and work with international experts to respond to requests for assistance.

Further measures will be introduced in the WCO data strategy that the WCO Secretariat is currently working on. The ambition will be to make data a common language between customs administrations and between the WCO Secretariat and WCO members. The way forward is not an easy one, and there will inevitably be challenges along the way, but as we have learned the customs community is united, strong, and more resilient in the face of adversity."

The organization's mission and objectives:

The mission of the organization is to improve the effectiveness of customs administrations around the world through the development of international legal tools for the coordination of customs systems and effective communication between the Member States, and the movement of goods, people, and means of cross-border transportation. The organization also provides a capacity-building program and technical assistance to members as a means of supporting modernization efforts.

Trade facilitation:

The role of the World Customs Organization related to trade facilitation is concerned with facilitating trade and avoiding unnecessary trade restrictions, and the World Customs Organization believes that this can be achieved by applying modern methods and techniques and raising the efficiency of controls in a globally coordinated manner. The WCO came into effect in 1974, followed by the revised Kyoto Agreement in 1999 which is considered the main tool for trade facilitation of the World Customs Organization, standards, and capacity development programs.

Celebrating World Customs Day:

World Customs Day has been held on January 26 since 1953, when the inaugural session of the Customs Cooperation Council (CCC) was held in Brussels, Belgium. Seventeen European countries attended this session, and in1994, the name (CCC) was changed to the World Customs Organization (WCO), and today the customs administrations are composed of 183 member states of the World Customs Organization.

Objectives of the celebration of World Customs Day:

On International Customs Day, customs administrations organize activities for employees where officers of customs administrations are honored for their good service. Workshops and conferences are held focusing on the theme and slogan of the year, and the challenges facing administrations and employees. It also organizes public awareness events through which it educates the public about Customs work and its roles.

The International Customs Day is also used to improve the effectiveness and efficiency of members of customs administrations

around the world. It is also used to achieve the objectives related to customs work at the international level; in addition to collecting international trade statistics, improving revenue collection and protecting society and homeland.

Speech of the Secretary-General on the occasion of World Customs Day 2022:

The Secretary-General of the World Customs Organization gave a speech on the celebration of World Customs Day, saying:

"The World Customs Organization is celebrating World Customs Day 2022 under the theme Scaling up Customs› Digital Transformation by Embracing a Data Culture and Building a Customs Data Ecosystem›. The customs community will focus on how to operate in a fully digital environment and create an operating model that captures and exploits data from across the trading ecosystem.

Over the years, digital technology has developed rapidly and Customs can now make use of other government agency data, commercially available databases, and open-source information platforms such as digital global public records and multilingual news sources.

The extent to which data can be used effectively depends on many factors surrounding data ethics, including privacy, commercial confidentiality, legal issues regarding the use of data by customs and tax administrations, and the importance given to innovation

Celebrating World Customs Day

World Customs Organization:

It is an intergovernmental organization based in Brussels, Kingdom of Belgium. It was established in 1952 under the name of the Customs Cooperation Council. Today, the organization includes 183 members from various customs administrations around the world.

WORLD CUSTOMS ORGANIZATION

2022 logo

Scaling up Customs' Digital Transformation by Embracing a Data Culture and Building a Customs Data Ecosystem.

Then, the Royal motorcade headed to the celebration grounds, flanked by a cavalcade of senior horsemen of the Royal Oman Police. There, His Majesty the Sultan was received by Lt Gen Hassan Mohsin al Shraiqi, Inspector General of Police and Customs.

When His Majesty the Sultan mounted the Royal Dais, columns of the graduate officers gave the military salute to His Majesty the Sultan. Then, the ROP band played the Royal Anthem.

After that, the commandant of the graduates' column stepped forward, requesting His Majesty the Sultan to give the signal to start the military parade in slow motion. Passing in front of the Royal Dais, the column performed the military salute to His Majesty the Sultan. Then, top graduates came forward to receive the Sword of Honour from His Majesty Sultan Haitham Bin Tarik, the Supreme Commander.

Then, the graduating officers of the 44th batch passed over the colours of the Sultan Qaboos Academy for Police Sciences to the 45th batch of cadet officers. Then, the column chanted the ROP Anthem "Humaat Al Haqq" and performed the oath of allegiance, proclaiming faith in the Almighty Allah and allegiance to the nation and the Sultan. They pledged to diligently serve Oman and His Majesty the Sultan and to keep vigilance on the security of the country's citizens and residents. Then, the graduates performed the military salute to His Majesty Sultan Haitham Bin Tarik, the Supreme Commander.
The ROP band played the Royal Anthem signaling the conclusion of the parade.
After the ceremony, His Majesty the Sultan accepted a commemorative gift from the ROP. Lt Gen Al Shraiqi had the honour of presenting the memento to His Majesty the Sultan.

His Majesty the Sultan Patronized the Celebration of the Royal Oman (5th of January) Police Annual Day

His Majesty Sultan Haitham Bin Tarik, the Supreme Commander, presided January) and the graduation 5) over the celebration marking Police Day of new batches of officers. The event took place at the parade grounds .of the Sultan Qaboos Academy for Police Sciences in Nizwa

Upon his arrival to the Wilayat of Nizwa, His Majesty was accompanied by a fleet of Police motorcycles to the gate of the Sultan Qaboos Academy for Police Sciences where a Guard of Honour performed the military salute to His Majesty the Sultan – May Allah protect him.

OMAN

THE GLORY OF MAN AND PLACE

THE 5th OF JANUARY

PRIDE AND ACHIEVEMENT

customs.gov.om

omancustoms

2 4349000